الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

اقتصاد جزائري

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

إعداد:

الدكتورة براهمية آمال

السنة الجامعية

2016-2015

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتناسب مع المتطلبات المبدئية لدراسة الاقتصاد الجزائري، وعلى ذلك فقد حاولنا الإلمام بالمفاهيم والمحاور الأساسية قدر الامكان ليسهل على الطالب فهم مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

وقد ركزت هذه المطبوعة على المقرر الخاص بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال عرض جميع المراحل ابتداءا بالعهد الاستعماري مرورا بمرحلة التخطيط وصولا إلى برامج النمو الاقتصادي.

وتماشيا مع الغرض من إعداد المطبوعة فقد تم عرض المادة العلمية الواردة فيها مقسمة إلى ست فصول كالآتي:

الفصل الأول:المرحلة الأولى في العهد الاستعماري .

الفصل الثاني:مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979.

الفصل الثالث: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986.

الفصل الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986-1993.

الفصل الخامس : مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998.

الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي1999 إلى يومنا هذا.

فهرس المحتويات:

محتوى المطبوعة	الصفحة
فهرس المحتويات	**II**
المقدمة	**01**
الفصل الأول:المرحلة الأولى في العهد الاستعماري .	**02**
1-واقع الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار.	03
2-نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر.	09
الفصل الثاني:مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979.	**12**
1-الاقتصاد الجزائري ابان الاستقلال.	13
2-فترة الممتدة من 1963 إلى 1966	15
3-مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 67- 79	17
الفصل الثالث: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986.	24
1- المخططات التنموية لفترة الثمانينات.	25
2- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة.	29
الفصل الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986-1993.	33
1- أزمة المديونية في الجزائر وضرورة الإصلاح الاقتصادي.	34
2- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة.	42
الفصل الخامس : مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998.- (برامج الاصلاح الاقتصادي)	50
1- برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية.	51

2- مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي	53
3- أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي	60
4- تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	61
5- النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي	64
الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي1999 إلى يومنا هذا.	77
1- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004.	78
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	81
3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	82
الخاتمة	84
قائمة المراجع	85

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	عدد المهاجرون الجزائريون في الفترة 1921-1962.	09
1-2	الاستثمارات من 1963 إلى 1966	15
2-2	تغير أهداف التنمية بين فترة 50 و60 وفترة 80 و90.	19
3-2	الاستثمارات المخططة للفترة 67-79.	21
1-3	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الأول.	26
2-3	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989	28
1-4	تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1986- 1993.	42
2-4	بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 1989- 1991.	47
1-5	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الاصلاح الاقتصادي.	66
2-5	تطور معدل التضخم خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	67
3-5	تطور الكتلة النقدية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	67
4-5	تطور الاحتياطات الرسمية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	68
5-5	تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات بالأشهر خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	69
6-5	تطور رصيد اجمالي الدين الخارجي بعض مؤشراته خلال الفترة 1994-1998	69
7-5	تركيبة الديون الخارجية لسنة 1998.	71
8-5	سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1994- 1998.	73
9-5	تطور معدل البطالة في الجزائر	74
1-6	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	81

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-4	تطور حجم الديون وخدماتها في الجزائر خلال الفترة 75-79.	39
2-4	تطور حجم الديون الخارجية خلال الفترة 1980- 1985	41
1-5	مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي	54
2-5	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الاصلاح.	65
3-5	تغير سعر البترول والاحتياطات الرسمية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	68
4-5	تطور عدد العمال المستفدين من التقاعد المسبق من 1994 إلى فيفري 1998	75
1-6	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	79
2-6	التوزيع السنوي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	80

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين اهم الاقتصاديات العربية خاصة في شمال افريقيا، وقد شهد عدة مراحل مر بها عبر الزمن بدْا من المرحلة الاستعمارية وصولا إلى الوقت الحالي وعبر هذه المسير مر بعدت تطورات وتعرض لعدة أزمات لعل أهمها أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، التي كشفت عن مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري وعلى أنه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ومن السهل تعرضه لصدمات خارجية نتيجة ارتباطه الشديد بالاقتصاد العالمي وتعيرات أسعار النفط.

وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني موضحين مميزات كل مرحلة وسلبياتها عبر دراسة تحليلة تارخية بالدرجة الأولي ، وقد قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ستة فصول رئيسية حسب المقرر الدراسي وهي:

الفصل الأول:المرحلة الأولى في العهد الاستعماري: الذي بينا فيه واقع الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار ونتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر.

الفصل الثاني: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979: والذي درسنا فيه الاقتصاد الجزائري ابان الاستقلال وصولا إلى إستراتيجية التنمية خلال الفترة 67-79.

الفصل الثالث: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986: الذي تناولنا فيه السياسة الاقتصادية للثمانينات و الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة.

الفصل الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986-1993: تطرقنا فيه لأزمة المديونية وضرورة الإصلاح الاقتصادي والاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة.

الفصل الخامس : مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998: بينا فيه مضمون برامج التعديل الهيكلي ونتائج تطبيقها في الجزائر.

الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي1999 إلى يومنا هذا تناولنا برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

المرحلة الأولى في العهد الاستعماري.

تمهيد:

لقد اعتبر الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار اقتصادا تابعا للاقتصاد الفرنسي وجزءا لا يتجزأ منه، لكن في الحقيقة كانت هذه التبعية المطلقة في اتجاه واحد، حيث كانت الجزائر مصدرا مهما لتزويد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية الزراعية منها والصناعية، وفي المقابل لم تحظى بالاهتمام الجاد في النهوض باقتصادها أو احداث تنمية حقيقية، بل عمل المستعمر على ربط اقتصادها بالعالم الخارجي، حيث كانت تنتج ما يحتاجه العالم الخارجي من مواد أولية وتستورد ما يحتاجه المعمرون من مواد مختلفة، وغابت تماما أولويات الاهتمام بالفرد الجزائري من حيث حاجاته الأساسية ومتطلباته.

1- واقع الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار:

لقد كان الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت فرنسا تستخدم الجزائر كمصدر لحاجاتها من المواد الزراعية والمواد الأولية، ويمكن توضيح خصائص القطاع الفلاحي والصناعي والمالي والاجتماعي فيما يلي:

1-1 القطاع الفلاحي ابان الاستعمار:

كانت الجزائر تشتهر منذ العهد العثماني بثروة زراعية هائلة، وكانت من بين البلدان النشطة في المبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع بميزان مدفوعات ذو رصيد موجب، وهذا ما جعل فرنسا تستعمرها من أجل تخصيصها في الجانب الفلاحي.

بدأت فرنسا أول خطوة لها في بسط نفوذها عن طريق اصدار مجموعة من المراسيم والقوانين للسيطرة على الأراضي الزراعية التي كانت من حق الجزائريين، وبدأتها بقرارات مصادرة أراضي العرش والأوقاف والبايلك، ثم انتقلت لمصادرة الملكيات الخاصة بالجزائريين، ولقد عملت فرنسا وقت الاحتلال على خلق قطاع زراعي، يملكه المعمرون الذي استقدموا من فرنسا واسبانيا وغيرهما، ولقد بلغت مساحته الكلية حسب احصاء 1954، حوالي 2.7 مليون هكتار زراعي موزع على 25000 معمر، هذا في الوقت

الذي كانت مساحة أراضي مجموع الجزائريين حوالي 5.6 مليون هكتار موزعة ما بين حوالي 622000 فرد جزائري[1].

وكانت الجزائر دولة متخصصة في الانتاج الزراعي لكنه كان يوجه للخارج بالدرجة الأولى وليس لتلبية حاجات المواطنين، إذ كانت حصة المنتجات الزراعية في صادرات الجزائر عام 1953 حوالي 60 بالمئة معظمها صادرات نبيذ بنسبة 55 بالمئة من مجموع الصادرات الزراعية[2].

أما القطاع الزراعي المحلي فلم يكن يلبي حاجات الأفراد لأن انتاجه كان محدودا، وينحصر في الأراضي الجبلية الوعرة، وكان بدائيا نوعا ما حيث كان يفتقر لوسائل الانتاج، ويعتم على الجهد البشري.

1-2- القطاع الصناعي ابان الاستعمار:

لقد وجه المستثمرون الفرنسيون جل استثماراتهم في قطاع استخراج وانتاج المواد الأولية الموجهة للتصدير، سواء كانت مواد غذائية أو مواد موجهة إلى تشغيل الصناعات الفرنسية، مما أدى إلى توسع القطاع التصديري الجزائري، وفق اسلوب انتاج رأسمالي، وأدى إلى تزايد استغلال المزارع وتوسيع الانتاج الفلاحي، مع زيادة عدد الصناعات الاستخراجية[3]، وهذا ما يجعل عملية تهييئة البنى التحتية الاقتصادية ضرورية من أجل تسهيل نقل المواد من الجزائر إلى فرنسا.

فقد كان المعمرون يعارضون أي اتجاه نحو تصنيع الجزائر، حتى جاء برنامج 15 نوفمبر 1946 المسمى ببرنامج التصنيع، الذي تضمن انشاء بعض الصناعات الاستهلاكية الاستعجالية، بسبب الظروف التي أملتها الحرب العالمية الثانية، وأهداف استراتيجية رأس المال الصناعي الفرنسي المتمثلة في توزيع المخاطر على نطاق جغرافي

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 23.

[2] – المرجع نفسه، ص.24.

[3] – سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص.24.

واسع، ومع ذلك فإن هذه الصناعات غير مستقلة وإنما هي بمثابة فروع للشركات الأم بالخارج[1].

وقد ازدادت الاستثمارات الصناعية في الجزائر بعد اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية، لكن هذه الاستثمارات كانت في مجال توسيع النشاط الاستخراجي وما يرتبط به من احتياجات تستخدم في توسيع العملية الاستخراجية، وتوجيه الناتج نحو التصدير إلى الخارج.

بصفة عامة لا يوجد مشروع تنموي حقيقي في المجال الصناعي تم تطبيقه في الجزائر بشكل جدي، ففرنسا لن تكن مهتمة بالتنمية الصناعية للبلاد، إلا ماعرف بـ: مخطط قسنطينة الذي تم تقريره في 1958 إلا أن أهدافه الحقيقية كانت سياسية أكثر منها اقتصادية أو اجتماعية [2]، قائم على افتراض أن توجه فرنسا نحو تنمية الجزائر وتحسين الأوضاع المعيشية سيلهي الشعب عن الثورة التحريرية.

وكانت من بين أهداف عملية التصنيع في مخطط قسنطينة القضاء على البطالة، بخلق مناصب شغل جديدة بإنشاء استثمارات في عدة مجالات مثل البناء، الاستخراج، والحديد، ويشمل برنامج التنمية الصناعية في الخمس سنوات الأولى من المخطط مجموعتين من الانشاءات[3]:

المشاريع الكبرى في ميدان الطاقة:

- فتح خط بترولي ببجاية وبدأ التشغيل في 1959.
- مشروع انجاز أنبوب لنقل الغاز من حاسي الرمل وهران الجزائر.
- البدء في انجاز أنبوب غاز عنابة.
- تشغيل المركز الكهربائي المائي جنجن ومركز الطاقة الحرارية الجزائر العاصمة.

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص.24.

[2] – Salah mouhoubi, Les chiox de l'Algérie le passé toujours présent , Office des publications universitaires , Alger , 2011, p.17.

[3] – سعدون كبوس ، مرجع سبق ذكره، ص.40.

أما فيما يخص ميدان المركبات الصناعية الكبرى فكانت كما يلي:

- مركب الحديد والصلب عنابة.
- مركب البيتروكيمياء في أرزيو.
- مصفاة تكرير البترول في الجزائر العاصمة.

الصناعات التحويلية:

وذلك بتشجيع القطاع الخاص على انشاء وحدات انتاج اقتصادية في قطاعات النشاط الأساسية، عن طريق منح امتيازات تمويلية وجبائية هامة، مؤقتة تتناقص تدريجيا.

وقد انقسمت الصناعة إلى قطاعين متبايينين[1]:

قطاع عصري: مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي.

قطاع متخلف: لا يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع القطاع الأول.

1-3- القطاع المالي والمصرفي ابان الاستعمار:

لقد كانت الجزائر ابان الدولة العثمانية كسائر البلدان تتميز بقلة دور النقود في المبادلات (حيث كانت المبادلات تتم في أغلب الأحيان عن طريق المقايضة بين القبائل) ونظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لسك النقود أما الفرنك الفرنسي فلم يقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد حوالي 19 عاما من الاحتلال، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي التي تقررت بالقانون الصادر في 19-07-1943 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ليساهم فيها البنك إضافة للافراد، وقد اصدر النقود في بداية 48 لكن ما لبث أن توقف على اثر الثورة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت الصراف الوطني للخصم وتقتصر وظيفتها على الائتمان ولم تتمتع بحق اصدار النقود، وفشلت هذه المؤسسة بسبب قلة الودائع، وثالث مؤسسة هي **بنك** الجزائر (1851) برأس مال قدره 03 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 06 آلاف سهم، وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880- 1900 بسبب الاسراف في تقديم القروض الزراعية والعقارية مما أدى إلى

[1] - سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص.24.

نقل مقره إلى باريس، وتغير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس،وقد تولى مهمة اصدار القروض ومنح الائتمان، وباستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك وفقد حقه في الاصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر وكانت من أهم وظائفه[1]:

- اصدار النقود حيث كان ملزما بتغطية ذهبية لا تقل عن ثلث النقود الورقية التي يصدرها وأيضا الودائع تحت الطلب وهذا ما يقيد حريته في الاصدار، ليتم إلغاء هذا الشرط ويحل محله مبدأ سقف الاصدار.
- وظيفة بنك ائتمان: حيث كان مسؤولا عن ائتمان الحكومة، بحيث يقدم لها قروض دون فوائد، ويقوم بإدارة جزء من ايراداتها، أما بالنسبة للقروض الخاصة فقد اهتم البنك بتمويل القطاع الزراعي بقروض متوسطة وطويلة الأجل لعدم وجود بنوك، واعتبارا من 1900 بدأت المؤسسات البنكية في الظهور وتولت مهمة التمويل هذه.

أما فيما يخص النشاط المصرفي فقد كان يرتكز في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، حيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان(الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة...) بالإضافة إلى البنوك الشعبية مثل[2]:

1-3-1 – البنوك التجارية:

أن مجموع فروع البنوك التجارية قبل الاستقلال كان 409 فرعا موزعة على المدن الكبرى، وأعلى درجة تركيز كانت في الجزائر العاصمة، ومن ابرزها القرض العقاري للجزائر وتونس(1880)، الشركة الجزائرية للقرض والبنك (1877)، الصراف الوطني للخصم(بعد الحرب العالمية الثانية)، قرض الشمال (1958)، القرض الليوني (1878)، الشركة العامة (1914)، شركة مارسيليا، البنك الوطني للتجارة والصناعة، القرض الصناعي والتجاري....إلخ.

[1]– شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص ص.49– 52.

[2] – المرجع نفسه، ص.153.

1-3-2- بنوك الأعمال:

من بينها القرض الجزائري (1881)، البنك الصناعي الجزائري والمتوسطي (1911)، بنك باريس الذي فتح فرع في الجزائر عام 1954.

1-3-3- منشآت إعادة الخصم:

وهي لا تتعامل مع الجمهور وإنما مع المصارف.

1-3-4- بنوك التنمية:

ويمثلها صندوق التجهيز من أجل تنمية الجزائر تم انشاؤه 1959، وفي عام 1960 بلغت مساهمته 154.4 مليار فرنك قديم.

1-3-5- بنوك الائتمان الشعبي:

انتقلت اسس الاتمان المشترك التي تقررت في فرنسا عام 1917 إلى الجزائر سنة 1921 وظهرت البنوك الشعبية بداية في عنابة عام 1922 ثم باقي المدن، لتمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة.

1-4- القطاع الاجتماعي ابان الاستعمار:

لقد وجدت فرنسا السبيل لتفكيك المجتمع الجزائري اجتماعيا عن طريق احداث خلل في التوازن الاجتماعي بضرب القبيلة وتفكيكها معتمدة في ذلك على قرار إلزامية الملكية العقارية الفردية وذلك بهدف فصل الأفراد عن القبيلة وتفكيك روابطهم الاجتماعية، وإعادة تجميعهم في إطار جغرافي جديد يعرف بالدوار، وقد تمت الإزاحة الجسدية للأفراد عن أراضيهم وقبيلتهم بالتدرج، عن طريق طلب استظهار سندات الملكية التي لم تكن موجودة في إطار صيغة الملكية القبلية، أو عن طريق سياسة المصادرة التي طبقتها على الملاك عن طريق اثقال كاهلهم بالضرائب.

وقد استتبع تكوين الملكية الخاصة تراجع مستوى معيشة السكان، وانتشار الفقر والحرمان، مما أدى بالجزائريين للهجرة إلى الخارج، جراء تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية للجزائر في فترة الاستعمار[1] كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(1-1): عدد المهاجرون الجزائريون في الفترة 1921-1962.

السنوات	1921	1926	1931	1936	1946	1954	1962
عدد المهاجرون	36277	69789	85568	72891	22114	222675	350484

Source : Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979, p.260.

نلاحظ من الجدول ازياد حدة الهجرة إلى الخارج مع الزمن(إلا سنة 1946) نتيجة نتيجة تدني الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة في فترة الإحتلال وقد ازدادت حدة الهجرة مع اندلاع الثورة التحريرية، وما رافقها من مجازر في حق الشعب الجزائري.

2- نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر:

لقد أدت السياسة الاستعمارية إلى تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وجعلته أكثر ارتباطا بالاقتصاد الفرنسي.

2-1- اقتصاد ذو انتاجية خارجية:

أي أنه اقتصاد مرتبط بالخارج، فمع تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والانفتاح على الخارج، أصبح الإنتاج الجزائري موجه بالدرجة الأولى إلى السوق العالمية وليس إلى السوق الداخلية سواءا تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، مع ضعف الارتباط الداخلي سواء بين مناطق الوطن أو بين الوحدات الصناعية مع زيادة نسبة الارتباط بالاقتصاد الفرنسي.

[1] - Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979, p.260.

2-2- اقتصاد استهلاك:

إن هدف المستعمر هو انشاء طرق توزيع إضافية للصناعة الاستعمارية والبحث عن أسواق لتصريف منتجاته، وليس إقامة تنمية صناعة حقيقية في الجزائر، وبذلك فهو عمل على توسيع وتنمية الصناعات الخاصة به عن طريق تزويدها بالمواد الأولية والطاقة التي يستقدمها من الجزائر، وتوسيع الأسواق الخاصة بتصريف منتجاته الصناعية.

2-3- اقتصاد مزدوج:

لقد خلق المستعمر في كل القطاعات الاقتصادية نوع من الازدواجية فكل قطاع مقسم إلى قسمين قطاع تقليدي ملك للأهالي، ومنخفض الإنتاجية ولا يسد حاجات المواطنين، وقطاع حديث يتمتع بالتقدم يمتلكه المعمرون مرتفع الإنتاجية ويستخدم وسائل حديثة. ومن هنا ظهرت الفوارق الاجتماعية وانخفاض المستوى المعيشي.

2-4- اقتصاد مشوه:

اصيب الاقتصاد بتشوهات واختلالات ظهرت بعدة أوجه مختلفة ويمكن ملاحظة البعض منها في[1]:

- اختلال العلاقة بين الموارد المالية والنمو الذي حدث في الموارد البشرية وذلك بسبب النقص الحاد في الوسائل المادية والمشاريع الاستثمارية من جهة، والنمو الديمغرافي الذي حدث في الجزائر بعد الاستقلال من جهة أخرى.
- اختلال هيكل الجهاز الإنتاجي وذلك من عبر:

- استحواذ الزراعة بنسبة كبيرة على تكوين الناتج الداخلي الخام إذا ما قارناه بالصناعة التي تعتبر نسبتها ضعيف جدا في تكوين هذا الناتج.
- عدم وجود ارتباط بين الوحدات الصناعية الموجودة، حيث عملت فرنسا على ربطها بالعالم الخارجي والاقتصاد الفرنسي.

[1] - سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص.25.

- تركيز كبير لليد العاملة في الزراعة.
- تصدير عدد محدود من المواد والمنتجات، وعدم وجود تنوع في التجارة الخارجية.

خلاصة:

لقد تحول الاقتصاد الجزائري تحولا جذريا خلال فترة الاستعمار الفرنسي، فبعدما كان الاقتصاد يتميز بأنه اقتصاد اكتفاء ذاتي قبلي لا يحتاج إلى الاستيراد من الخارج ويغطي كافة احتياجاته الغذائية عن طريق ما ينتجه من مواد زراعية، وكذا الاحتياجات الأخرى عن طريق المنتجات الحرفية، أصبع بعد الاحتلال اقتصاد مرتبط بالخارج وبالخصوص بالاقتصاد الفرنسي حيث يقوم باستيراد كافة حاجاته من الخارج، وينتج منتجات لا تغطي الاحتياجات الداخلية وإنما تغطي احتياجات السوق العالمية، وأغلب هذه المنتجات بدائية تتركز في المنتجات الزراعية وعمليات الاستخراج للمواد الأولية.

الفصل الثاني:

مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979.

تمهيد:

لقد مرت الجزائر بوضعية صعبة غداة الاستقلال، فلم تكن تتوفر على الموارد اللازمة للنهوض باقتصادها، الذي تعرض للتخريب بشكل شبه كلي من قبل منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين، فكان لابد من أن تأخذ الوقت اللازم وتهيئ اقتصادها لتطبيق استراتيجية تنموية طويلة المدى، تعمل على نقل اقتصاد الدولة من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور، وقد اتبعت في ذلك اسلوب التخطيط المركزي للتنمية طيلة الفترة 1967 إلى 1979، قامت خلالها ببناء اقتصاد عمومي رائد وتوسيع ملكية الدولة للمؤسسات العمومية.

1- الاقتصاد الجزائري ابان الاستقلال:

لقد واجهت الحكومة الأولى سنة 1962 وضعية صعبة، بعد سبع سنوات من الحرب والتخريب الذي مارسته منظمة الجيش السري التابعة للجماعات الأوروبية.

وقد رافق استقلال الجزائر نزوح جماعي للمعمرين تاركين الاقتصاد في حالة فوضي، فقد كانوا يشكلون الهيكل الاداري والاقتصادي للدولة، حيث غادر مليون شخص الجزائر في أشهر معدودة تاركين فراغ في الاطارات والمهنيين (رحيل 50000 تقني سامي، و35000 تقني متوسط، 100000 عامل مهني) ، وتم سد هذا الفراغ من قبل الجزائريين بما لديهم من امكانيات حيث أن أغلبية الشعب أمي بنسبة 90 بالمئة ويسكنون في الأرياف، كما قام المعمرون بتحويل مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي شهر جوان لوحده سنة 1962 تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي عبر القنوات البنكية، فكل الدوائر الاقتصادية كانت تابعة بالكامل للمستعمر الفرنسي حيث نجد أن 85 بالمئة من صادرات الجزائر موجهة إلى فرنسا و 80 بالمئة من وارداتها تأتي أيضا من فرنسا[1].

[1] – Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991, P.25.

وقد كان الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع البدائي إنتاج مواد بدائية و أولية (زراعية و منجمية) حيث أن بالمئة 80 من الصادرات ذات مصدر زراعي و تحتل المنتجات المنجمية جزءا كبيرا من العشرين بالمئة الباقية[1].

كما ذكرنا سابقا فإن الخروج الجماعي للمعمرين من الجزائر ترك الدولة في حالة فوضى وأدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما استوجب إيجاد حلول استعجالية من أجل إعادة بعث هذه الأنشطة وكان ذلك عن طريق تكوين لجان تسيير (يمثلون عمال المزارع أو المصانع سابقا) يتولون مهمة تشغيل الوحدات الإنتاجية وتنظيمها، وهذا ما عرف بالتسيير الذاتي، وقد رافق هذا النوع من التسيير عدة اجراءات وتدابير تنظيمية أولها هو إعلان أن أملاك المعمرين هي أملاك شاغرة وملك للدولة.

وقد ظهر نوعان من التسيير للوحدات الاقتصادية هما[2]:

- التسيير الذاتي للممتلكات الشاغرة الفلاحية والصناعية التي تركها المعمرون (وفق مراسيم مارس 1963).
- إنشاء دواوين وطنية ومؤسسات وطنية: سواءا بناءا على هياكل كانت موجودة سابقا (مثل: ديوان الحبوب، مؤسسة الكهرباء والغاز)، أو تم انشاؤها لمراقبة نشاطات معينة (مثل: ديوان التجارة والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات).

ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري لحظة الاستقلال تميز بالتخلف والارتباط بالخارج مع وجود صناعة هزيلة واستخراجية بالدرجة الأولى، وقطاع زراعي ينتج احتياجات السوق الدولية.

[1] - وزارة المالية، وزارة المالية ستون سنة من الإنجاز، مديرية الاتصال، الجزائر، 2012، ص.11.

[2] – Ahmed henni, op.cit, p.26.

2- فترة الممتدة من 1963 إلى 1966:

بناءا على الوضعية التي تميز بها الاقتصاد الجزائري لحظة الاستقلال يمكن القول أن الوضع كان صعبا جدا، حيث لم تكن الجزائر تملك الموارد البشرية اللازمة (90 من الشعب أمي ويسكن في الأرياف)، ولا الأموال اللازمة لصياغة استراتيجية تنموية واضحة المعالم، فقد تميزت هذه الفترة بمحاولة تشغيل ما تركه المعمرين، مع محاولة السيطرة على الاقتصاد واثبات ملكية الدولة وسيادتها عن طريق مجموعة من التأميمات والاجراءات كإنشاء العملة الوطنية وتأميم البنك المركزي وتأميم الأراضي الزراعية، وتأميم بعض الصناعات الاستخراجية والمؤسسات، مثل الصناعات المنجمية والكيماوية والمؤسسات البنكية والاسترجاع التدريجي للثروات الطبيعية[1]، وبالتالي لم يندرج ضمن هذه الفترة أي استراتيجية تنموية، إنما تقرير بعض الاستثمارات في إطار مخططات استعجالية[2] متواضعة بالرغم من وجود وزارة للصناعة، وكانت الاستثمارات موزعة كالتالي:

الجدول رقم (2-1): الاستثمارات من 1963 إلى 1966

الوحدة: مليون دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.08	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131,6	156.8	370.9	810.3
باقي القطاعات	1719.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

Source: Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991, p.16.

[1] – رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013، ص.428.

[2] – Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991, p.16.

نلاحظ من الجدول أن المبالغ المخصص للمخططات الاستعجالية كانت ضعيفة نوعا ما نظرا لعدم توفر مصادر لتمويل الاقتصاد، كما يمكن أن نلاحظ أنه طيلة هذه الفترة أولت الدولة اهتمام بالصناعة بالدرجة الأولى ثم الزراعة، لكن بنسب متقاربة.

وقد عملت الجزائر على استعادة التحكم في مصيرها، طوال الفترة ما بين 1963 إلى 1966مواردها المحدودة المقدرة ب 13 مليار دولار كمدا خيل خارجية و 11,7 مليار دج كمداخيل جبائية من أجل تغطية 8,2 مليار كواردات و 12,1 مليار دج كمصاريف الميزانية، وقد بلغت نسبة الاستثمار و الادخار خلال السنين الأربع الأولى من الإستقلال 17,0 بالمئة و 24,0 بالمئة على التوالي و توضح هذه النسب بأن المرونة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية كانت ضئيلة جدا و كان على الاقتصاد الجزائري الحصول على موارد داخلية و خارجية أخرى من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية لسكان لطالما عانوا من التهميش[1].

وقد بدأ الوضع في التغير إتجاه استراتيجية تنموية واضحة المعالم ابتداءا من سنة 1965 التي تميزت بوصول سلطة جديدة للحكم، فأول خطوة اتخذتها السلطة هي استبدال هيكلة اقتصادية واجتماعية وادارية ذات التوجه الليبرالي الاستعماري بمخطط مركزي جماعي شامل، فقد كان الهم الوحيد كيف يمكن تغيير الهيكلة الاقتصاد وتحويل العوامل الاقتصادية في خدمة التنمية، وفي هذا الاطار اتبعت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة لـ: دستان دوبرنيس Destanne De Bernis ، واختارت الجزائر في صناعتها القاعدية مجموعتين من الصناعات هما: صناعة الصلب و المحروقات ، ويتم تنظيم هذه الصناعة في شكل فروع يعهد بها إلى الشركات الوطنية تنشط في ظل سوق

[1] - وزارة المالية، مرجع سبق ذكره ، ص.11.

احتكارية، محمية من المنافسة الدولية[1] من أجل ضمان استمراريتها، فالتنمية يجب أن تنطلق من صناعات كبرى تخدم الصناعات الصغرى ومختلف الأنشطة الاقتصادية[2].

وقد شرعت الجزائر في تطبيق هذه الاستراتيجية ابتداءا من 1967 متبنيتا النظام الاشتراكي ومتبعتا أسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية لهذا جاء تطبيق الاستراتيجية في شكل مخططات تنموية ممتدة من 1967 إلى 1979، وقسمة إلى فترات.

3- مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1967- 1979:

يعتبر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي من أهم عناصر السياسة العامة الموجهة لتنظيم عناصر الانتاج الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد معظم الدول المتخلفة على استراتيجية تخطيطية تعرف "بخطط المراحل"، حيث تعد في المرحلة الأولى بعض نماذج النمو لمختلف القطاعات الرئيسية في الدولة ، ثم يتم في المرحلة الثانية توزيع المؤشرات العامة لكل قطاع، وفي المرحلة الأخيرة يتم العودة ثانية إلى النماذج العامة التي وضعها المخططون[3]، وبذلك يعتبر أسلوب علمي هادف لتحقيق التنمية، وقد اعتمد الجزائر على هذا الأسلوب طيلة الفترة 67-79، وتلتها فترة الثمانينات مع غياب المعالم الأساسية للتخطيط في هذه الفترة مقارنة بسابقتها كالتخطيط المركزي.

3-1- التخطيط الاقتصادي للتنمية:

يستمد التخطيط الاقتصادي شرعيته من شرعية أهداف التنمية الشاملة، كحق لجميع الشعوب من أجل الوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة وتحسين المستوى الاجتماعي.

---

[1] – Samir Marouf, le redéploiement industriel en Algérie : entre reconquête et adaptation, Les Cahiers du CREAD , Algérie, n°90 , 2009, p p46-47.

[2] – رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص..429.

[3] – صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص..

3-1-1- مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية:

هناك عدة تعاريف للتخطيط الاقتصادي نذكر منها[1]:

-هو النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات بالكيفية التي عن طريقها تتم تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع، بما يتفق مع عمل القوانين الاقتصادية.

- هو جهد يهدف إلى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق غايات محددة بصورة عقلانية.

- ويعرفه فايول على أنه يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل.

- ويعرفه هايمان على أنه تحديد مسبق لما سيتم عمله، أي تحديد خط سير العمل في المستقبل والذي يضم مجموعة منسجمة من العمليات لتحقيق أهداف معينة.

نلاحظ أن التعاريف السابقة قد أهملت موارد الدولة التي تحدد عملية التخطيط في حد ذاتها، وعلى هذا الأساس سنقوم بوضع تعريف أكثر شمولية، حيث يمكن تعريف التخطيط بأنه حصر الموارد المالية والبشرية والمادية للدولة ومحاولة استخدامها بطريقة مثلي وتوجيهها لتحقيق الأهداف التنموية للدولة خلال مدة زمنية معينة، مع امكانية التنبؤ بالنتائج.

3-1-2- عوامل نجاح عملية تخطيط التنمية:

لكي يكون التخطيط ناجح وله فعالية، يجب أن تتوفر فيه العوامل التالية[2]:

- التنسيق والتكامل بين أهداف الخطة وهذا ما يقتضي ووجود هيئة مركزية تعمل على ذلك، وتقوم بعمليات التنبؤ والتتبع والتقييم لمنع الانحراف عن المسار.

[1] - مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص.26.

[2] - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الثانية، 2013، ص ص.218-220.

– يجب أن تغطي الخطة فترة زمنية تكفي لاحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي، وتحقيق التحول الاجتماعي المنتظر.

– أن تكون الخطة شاملة لتحقيق تنمية متوازنة اقليميا واقتصاديا واجتماعيا.

– أن تكون الخطة مرتبطة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان تتبع النظام الاقتصادي السائد في اختيار الأهداف والوسائل والأساليب الواجب اتباعها.

– يجب توفر التأييد السياسي للتنمية من أجل استمرارها.

– أن تكون أهداف الخطة محددة في إطار ما يسمح به البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري.

إن الهدف الأساسي للتخطيط الاقتصادي هو الوصول إلى تنمية اقتصادية، بتوجيه حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى المسارات الصحيحة، ولعل أكبر مشكل يعترض التخطيط الاقتصادي هو تغير أهداف التنمية كما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وما رافقها من من تغيرات في الاسس النظرية لاقتصاديات التنمية[1]، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(2–2): تغير أهداف التنمية بين فترة 50 و60 وفترة 80 و90.

في عقد الخمسينات والستينات	في عقد الثمانينات والتسعينات
الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الاجمالي	تعدد وترابط أهداف التنمية
التصنيع عن طريف احلال الواردات	التصدير هو محرك النمو
القطاع العام يقود التنمية	الخصخصة هي القاعدة لزيادة دور القطاع الخاص
الاستثمار المادي هو العنصر الأساسي للنمو	الاستثمار البشري في مقدمة الأولويات
التخطيط الشامل المركزي	آلية السوق

المصدر: مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص.28.

[1] – مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.28.

وتنحصر عناصر التخطيط الاقتصادي في ثلاث نقاط مهمة يجب على الدولة أخذها في عين الاعتبار وهي[1]:

– التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وإمكاناته البشرية والمادية والمالية خلال فترة الخطة وبوسائل علمية.

– تحديد الأهداف بوضوح وذلك من خلال التعرف على حاجات المجتمع والتدرج في تسلسلها حسب أهميتها.

– اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة.

3-2- التخطيط الاقتصادي للتنمية في الجزائر:

ولقد بدأ التخطيط الاقتصادي للتنمية بالفعل في الجزائر سنة 1967 ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل عدم توفر الموارد البشرية والمادية الكافية.

وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات للتنمية وهي المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 78-79 ، وقد جاءت الاستثمارات في هذه المرحلة مقسمة كالتالي:

[1] – بشار اليزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص.43.

جدول رقم(2-3): الاستثمارات المخططة للفترة 67-79.

الوحدة: مليار دج

المخطط / القطاعات	الثلاثي الأول		الرباعي الأول		الرباعي الثاني		78-79	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.15
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.84	7.3	6.18	5.84
قطاعات أخرى	2,37	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	34.92	33
المجموع	9.17	100	36.6	100	121.1	100	105.8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص.14.

يؤكد هذا الجدول تأكيدا تاما على الاستراتيجية التنموية المعتمدة في الجزائر ألا وهي استراتيجية الصناعات المصنعة، فالملاحظ أن القطاع الذي حضي بالأهمية النسبية الكبيرة بامتياز هو قطاع الصناعة حيث استحوذ تقريبا على نصف المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات وقد بلغت نسبتة في المتوسط بناءا على الجدول السابق 58.23 بالمئة، مما يعني جدية الدولة في بناء اقتصاد عمومي رائد في المجال الصناعي على أمل أن ينعكس على تنمية باقي القطاعات وينشئ علاقات ترابط بينها.

أما الجانب الزراعي فقد أهمل إلى حد ما لكن تبقى نسبته أعلى من باقي القطاعات المتبقية، حيث وصلت نسبته في المتوسط إلى 11.46 بالمئة طيلة هذه الفترة، مما يعني أن الدولة لم تبذل مجهودات كبيرة في سبيل تطوير القطاع الزراعي، وإنما تركت المهمة لإستراتيجية التنمية المتبعة لكي تعطي أكلها، وتقوم بتطوير القطاع الزراعي عن طريق علاقات الارتباط، بتزويدة بالآلات والأسمدة وبالتالي يتطور تلقائيا من خلال تطوير الصناعات القاعدية، وهذا لا ينفي قيام الدولة ببعض الاصلاحات الاقتصادية في

هذا المجال ولعل أهمها الثورة الزراعية التي جاءت في 1971 وذلك بسبب التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية، ويرتكز هدف الثورة الزراعية على التوزيع العادل لوسائل الإنتاج الزراعي –على رأسها الأرض– فهي ليست مجرد عملية تأميم او إعادة توزيعها، م فهي تهدف إلى تحقيق الظروف الآلية إلى التحويل العميق للأرياف، وادماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد[1]، وقد تم على اثرها إلغاء الملكية الواسعة وتحديد المستحقين وطرق تخصيص الأراضي واستغلالها.

أما المفارقة الكبيرة والتي سبق وأن تحدثنا عنها هي أن أغلبية الشعب أمي، وقد خصص للتعليم مبالغ جد ضعيفة، حيث وصل المبلغ الإجمالي للتعليم خلال الفترة من 1967 إلى 1977 إلى: 14 مليار دج [2]، في حين نجد أن استراتيجية الصناعات المصنعة المتبعة تتطلب يد عاملة مؤهلة وتقنية كي تتمكن من تسيير الآلة الاقتصادية والتكنولوجيا المستوردة من الخارج، وبالتالي يمكن الحكم مسبقا على فشل تطبيق الاستراتيجية، لأن تكاليف التشغيل في ظل غياب العنصر البشري المؤهل ستكون مرتفعة.

كما يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة للقطاعات المختلفة في ارتفاع مستمر من مخطط لآخر ويمكن ارجاع مفاد ذلك إلى تأميم قطاع البترول بالكامل في بداية السبعينات بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره وبالتالي أصبحت الدولة تستحوذ على مبالغ مالية معتبرة تمكنها من زيادة المخصصات المالية للاستثمار.

لقد كان من المقرر أن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد متطور بعد خمس عشرة سنة من تطبيق هذه الاستراتيجية أي في بداية الثمانينات، لكن حدث العكس فمع مطلع الثمانينات بدأت بوادر الفشل تظهر بشكل واضح، خاصة مع فشل المؤسسات العمومية

[1] – الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 71–73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 يتضمن الثورة الزراعية، السنة الثامنة، العدد 97، 1971 ، ص.1629.

[2] – Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous–developpement et socialisme , op.cit, p.46.

المنشأة من قبل الدولة على تكوين فائض اقتصادي وتحقيق الاهداف المرجوة منها، مع تراكم ديونها، هنا بدأ الاقتصاديون يفكرون في حلول لتصحيح هذا المسار، وتقرر في النهاية اقامة اصلاحات اقتصادية ارادية خلال فترة الثمانينات.

الخلاصة:

لقد خرجت الجزائر من الاستعمار واقتصادها محطم بشكل شبه كلي، ويعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة والأمية، وتمتلك قطاعات اقتصادية شبه متخلفة، فاتخذت على عاتقها تعبئة الموارد وإتباع استراتيجية تنموية واعدة وفق نموذج الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي ديستان دوبرنيس، وتتوافق مع مبدأ الاشتراكية، وطبقت هذه الاستراتيجية معتمدة في ذلك على اتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي الذي يقتضي حصر الموارد، واستغلالها بالشكل الأمثل من أجل تنمية البلاد، لذا قامت الدولة بتكثيف الاستثمارات العمومية وبناء اقتصاد عمومي كبير، ومع نهاية السبعينات بدأت تظهر عدة مشاكل على مستوى المؤسسة الاقتصادية العمومية استلزمت القيام بإصلاحات مدعومة من قبل الدولة.

الفصل الثالث:

مرحلة تحول الإرادي للاصلاحات 1980- 1986.

تمهيد:

بعد فشل سياسة التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في فترة السبعينات، اتجهت الدولة نحو مسار الاصلاح الاقتصادي، وقد كان هذا الاصلاح ذاتي غير مدعوم من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية.

1- المخططات التنموية لفترة الثمانينات:

تميزت هذه المرحلة بوجود مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني.

1-1-المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984:

لقد تم الاهتمام بالصناعة واهمال باقي القطاعات الأخرى في المخططات السابقة مما أدى إلى اختلال في توازنات الاستثمارات الوطنية، لذا جاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الإختلالات، من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن أين تهتم الدولة بكل القطاعات الاقتصادية على حد السواء، وهذا اشر فشل تطبيق استراتيجي الصناعات المصنعة طيلة فترة السبعينات.

وتمثلت أهداف المخطط الخماسي الاول كما جاءت في المادة خمسة من القانون 80 -11 المؤرخ في13 ديسمبر 1980 كالتالي[1]:

- تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي.
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين، بالاعتماد على الإنتاج الوطني.
- تعبئة الطاقات والمهارات.
- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازن الاقتصادي.

[1] - الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 80 -11 المؤرخ في13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980، ص..

– تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع استكمال الصناعات القاعدية، وهذا ما يؤدي إلى خلق سوق وطنية نشيطة ومنسجمة، وتحسين المبادلات الخارجية.

– نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالطاقات البشرية والمادية لجميع الجهات.

وحسب المادة 12 من نفس القانون، فإن تحقيق التوازنات العامة للمخطط تتطلب زيادة سنوية متوسطة بتقدير حقيقي في الإنتاج الداخلي الإجمالي نسبتها 8 بالمئة على الأقل لضمان نمو الاستهلاك والاستثمار ضمن شروط تحد من تزايد استيراد السلع والخدمات من الخارج، وقد وزعت الاستثمارات وفق هذا المخطط كما يلي:

الجدول رقم(3–1): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الأول.

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة %
الصناعة	154.5	38.5
منها المحروقات	63.0	40.77
الفلاحة	47.1	18.5
النقل	13.0	3.24
المنشآت الاساسية الاقتصادية	37.9	9.46
الاسكان	60.0	14.97
التكوين والتربية	42.2	10.53
المنتجات الاساسية الاجتماعية	16.3	4.07
التجهيزات الجماعية	9.6	2.39
مؤسسات الانجاز	20.0	4.99
المجموع	**400.6**	**100**

المصدر: الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 80 –11 المؤرخ في13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980، ص.1803.

نلاحظ من الجدول أن الأولوية في الاستثمارات أعطية للقطاعات المنتجة المتمثلة في الصناعة والزراعة بنسبة 57 بالمئة، كما اهتم المخطط بالجانت الاجتماعي حيث خصص له مبلغ يعادل مبلغ الاستثمارات في قطاع المحروقات أي حوالي 15 بالمئة من إجمالي الاستثمارات، بالاضافة إلى الاهتمام بمجال التكوين والتربية الذي كان شبه غائب في المخططات السابقة، كما جاء ضمن هذا المخطط إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام.

1-2- المخطط الخماسي الثاني من 1985 إلى 1989:

لقد جاء المخطط الخماسي الثاني ليواصلة في نفس الاستراتيجية التنموية للمخطط السابق، لذا كانت الأهداف متشابهة إلى حد بعيد في شكلها العام، أما فيما يخص الأهداف الخاصة لهذا المخطط فتتمثل فيما يلي[1]:

-التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.

- تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الانتاجية، والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

- وسيع القاعدة المادية للإنتاج الصناعي بتطوير الصناعات التكاملية وصناعة احلال الواردات، مع تطوير القطاع الزراعي والري.

- مواصلة دعم التهيئة العمرانية، والتكوين والتعليم.

- انتهاج سياسة تقشفية تتضمن عدم تبذير الموارد واستغلالها بعقلانية.

ويتم ترتيب الأولويات في هذا المخطط كما جاء في نص المادة 16 من القانون سابق بالبدء بانهاء البرامج الجاري تنفيذها في المقام الأول، ثم الانتقال لتنفيذ برامج التجديد العادي للتجهيزات الإنتاجية، وانجاز الاستثمارات المتعلقة بتقويم الطاقات الإنتاجية

[1] - الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84- 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985، ص.03.

الموجودة والتكامل الاقتصادي، مع استكمال تصميم المشاريع الجديدة، والمشاريع التي تكون آجال تصميمها سريعة وتساهم في سد الحاجات الاجتماعية العاجلة، ويأتي في النهاية تنفيذ البرامج الهادفة إلى إقامة شروط تحضير المستقبل في كل الميادين الاستراتيجية، وقد خصص لهذا البرنامج المبالغ التالية:

الجدول رقم(3-2): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبلغ	النسبة %
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات	39.8	7.23
الفلاحة	79.0	14.36
النقل	15.0	2.72
المنشآت الاساسية الاقتصادية	45.5	8.27
الاسكان	76.0	13.81
التكوين والتربية	45.0	8.18
المنشآت الاساسية الاجتماعية	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44.0	8
مؤسسات الانجاز	19.0	3.45
أخرى (صحة، تخزين وتوزيع، البريد)	31.85	5.79
المجموع	**550.0**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84- 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985، ص.14.

كما سبق الذكر فإن المخطط الخماسي الثاني استمر على نفس وتيرة المخطط السابق وبنفس الاهتمامات، وكانت المبالغ المالية المخصصة له في البداية معتبرة وأكبر من المخططات السابقة، لكنه اصطدم بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986، بانخفاض اسعار البترول وانفجار أزمة المديونية، اضطرار الدولة لإتباع سياسة تقشفية تقتضي بخفض الانفاق الحكومي، مما انعكس سلبيا على تطبيق هذا المخطط.

2- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة:

لقد تركزت الاصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة في اصلاح رئيسي ألا وهو إعادة الهيكلة بشقيها، أما فيما يخص المجالات الأخرى فقد كانت الاصلاحات فيها هامشية وطفيفة، وتتمثل أهم هذه الاصلاحات فيما يلي:

2-1- إعادة الهيكلة

إن المشاكل التي مرت بها المؤسسات العمومية في فترة السبعينات، والنتائج السلبية التي حققتها، دفعت بالمسئولين إلى إجراء عدة تصحيحات عليها، من الجانب العضوي والمالي.

2-1-1- أسباب إعادة الهيكلة:

لقد كانت المؤسسات العمومية تشكو من عدة مشاكل اقتصادية، على رأسها ضعف التسييرها الداخلي وتراكم مديونيتها، ومن بين الأسباب الرئيسية لإعادة هيكلة هذه المؤسسات هو كبر حجمها وسوء تحكمها في التكنولوجيا، مع صعوبة مراقبتها، أضف إلى ذلك عدم التخصص الذي جعلها في بعض الأحيان تخرج عن طبيعتها[1]، بالإضافة إلى المركزية المفرطة التي كانت تعاني منها هذه المؤسسات، والتوسع الكبير في مجال نشاطها، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضرورة ايجاد حلول لإصلاح المؤسسة الاقتصادية العمومية .

2-1-2-أهداف إعادة الهيكلة:

وبغرض تصحيح تلك الاختلالات جاءت عملية إعادة الهيكلة لتهدف إلى[2]:

- خلق أجهزة للمؤسسات ووحداتها، بهدف الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية، والتعبئة الفعلية للموارد المادية، من اجل الرفع الكمي والكيفي للإنتاج الوطني.

[1] - رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار الهومة، الجزائر، 2002، ص.78.

[2] - علي زكار، نصر الدين بوشيشة، الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص.68-69.

– تدعيم اللامركزية وتخفيف تمركز تسيير أنشطة الإنتاج، عن طريق تحديد المسؤولية على مستوى وحدات الانتاج.

– إقامة علاقات تكاملية بين المؤسسات في مختلف القطاعات.

– تلائم حجم المؤسسة مع عدد المستخدمين.

2-1-3- مبادئ إعادة الهيكلة:

يمكن تلخيص مبادئ إعادة الهيكلة فيما يلي[1]:

أ-المبادئ المنهجية: وتتضمن المبادئ المنهجية ما يلي:

- **مبدأ الشمولية:** لا يمكن حل المشاكل التي تعاني منها المؤسسة بشكل منعزل عن المشاكل الأخرى، على اعتبار أن هذه الأخيرة على درجة من التعقيد والتداخل، ويجب أن ننظر إليها في شكل متكامل، لذا جاءت إعادة الهيكلة ذات مضمون شامل يحيط بكل ما يتعلق بالمؤسسة.
- **مبدأ التنسيق:** يعني التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة العمومية، وكذا التنسيق بين الوحدات الاقتصادية فيما بينها، وبين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.

ب- المبادئ التقنية: وتشتمل على ما يلي:

- **مبدأ التخصيص:** وذلك بتقليص عدد منتجات المؤسسة بخلق مؤسسات جديدة تختص بمنتوج معين أو مهمة معينة خلافا عما كانت علية سابقا.
- **مبدأ تقسيم الوظائف:** وذلك بفصل الوظائف كفصل الإنتاج عن التسويق، من أجل التحكم في تقنيات الإنتاج والإنتاجية.

[1] – الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية، مجلة المفكر جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2004، ص ص.136-137.

- **مبدأ تحسين ودعم التسيير:** من خلال استقلالية التسيير، مع تحويل المدريات العامة من العاصمة إلى المناطق القريبة من الوحدات الانتاجية، مع التقليل من الموضفين وتحديدهم.

2-1-4- أنواع إعادة الهيكلة:

هناك نوعان من إعادة الهيكلة

أ-إعادة الهيكلة العضوية:

تعرف إعادة الهيكلة على أنها عملية تتحول بواسطتها المؤسسة العمومية إلى عون اقتصادي فعال وعقلاني[1]، وبشكل مبسط تعني إعادة الهيكلة تقسيم المؤسسات العمومية كبيرة الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفق المبادئ سابقة الذكر.

ب-إعادة الهيكلة المالية:

وتعنى بها المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من عجز مالي كبير، وديون بنكية متراكمة، فقد تم في بداية الأمر تكوين رأس مال للمؤسسات وتحويل الديون البنكية الطويلة الأجل إلى هبات تقوم الخزينة العمومية بدفعها، وفي المقابل يجب على المؤسسة أن تحقق أرباحا تسمح لها بأن تمول نفسها ذاتيا، إلا أن هذه العملية تعد صعبة في نظر المؤسسة على اعتبارها لا تستطيع اتخاذ قراراتها بنفسها خصوصا فيما يتعلق بتحديد أسعار منتجاتها، فمن المنطقي أن تحدد الأسعار بناءا على التكاليف وهامش كاف من الربح، إلا أنه في الحقيقة كانت هذه الأسعار تحدد إداريا وهذا مالم يسمح لها بطرح فائض مالي.

2-1-5- نتائج إعادة الهيكلة:

لقد تم تطبيق إعادة الهيكلة العضوية على نحو مفرط، وأسرع مما كان يتوقع، وتجلى ذلك في زيادة عدد المؤسسات العمومية من 150 مؤسسة عام 1980 إلى 460 مؤسسة عام 1984، كما ارتفع عدد مؤسسات المحلية إلى 504 مؤسسة ولائية و 1079

[1] - علي زكار، نصر الدين بوشيشة، مرجع سبق ذكره، ص.67.

مؤسسة بلدية، كما عرفت الزراعة أيضا عمليات إعادة هيكلة للمزارع التابعة للتسيير الذاتي بتشكيل 3429 مزرعة[1]، وتكمن المشكلة في أن هذه المؤسسات الناتجة لم تكن مستقلة عن المؤسسة الأم مما زاد في الأعباء المالية الناتجة عن عملية التفكيك وصعوبة وصول المعلومات، أما بالنسبة لإعادة الهيكلة المالية كان معدل الإنجاز فيها منخفضا واستمرت لمدة طويلة من الزمن

2-2- اصلاح سياسة التخطيط:

لقد ورد في إطار القانون الخاص بالمخطط الخماسي الأول عدة اصلاحات هامشية في مجال سياسة التخطيط وقد شمل[2]:

- اتباع اسلوب التخطيط السنوي وتمديد فترة المخططات.
- توزيع أعمال التخطيط على كل المستويات مع إعطاء أولوية للمخططات الولائية.

خلاصة:

لقد حاولت الدولة النهوض بالمؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق اصلاح هام جدا ألا وهو إعادة الهيكلة بشقيها العضوية والمالية، التي تقوم على مبدأ أن التخصص وتوزيع المهام سوف يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة، ولتقيم هذا الأثر لا بد للمؤسسة العمومية أن تبدأ من جديد لذا جاءت إعادة الهيكلة المالية لتطهير الديون التي كانت ترهق كاهل المؤسسة، وتدعيما لهذا الاصلاح جاءت اصلاحات أخرى تقتضي بتعديل طفيف في اسلوب التخطيط الاقتصادي للدولة.

لكن هذه الاصلاحات لم تعطي ثمارها مع انهيار أسعار البترول بانت تبعية الاقتصاد لهذا المورد الحيوي وطفت على السطح عدة مشاكل اقتصادية.

---

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.112.

[2] - للمزيد من الاطلاع راجع:

- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 80 -11 المؤرخ في13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980.

الفصل الرابع:

مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1986- 1993.

تمهيد:

لعبت أزمة المديونية دورا رئيسيا في التوجه السريع نحو تعميق الاصلاحات الاقتصادية، سواءا فيما يتعلق بالاصلاحات الرادية مثل قانون استقلالية المؤسسات أو الاصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في اطار اتفاقيتي الاستعداد الائتماني اللتين وقعتهما الجزائر في 1989 و1991 على التوالي.

1- أزمة المديونية في الجزائر وضرورة الاصلاح الاقتصادي:

حدثت العديد من الظواهر الاقتصادية خلال السبعينات شجعت الجزائر على التوسع في طلب القروض من أجل تمويل التنمية إلا أن الافراط في هذا الطلب أدى بها للوقوع في أزمة مديونية.

1-1-تعريف أزمة المديونية:

تعرف المديونية على أنها مجموع الالتزامات المالية الخارجية التي تم التعاقد عليها من قبل الحكومة المركزية، أو أية مؤسسة عامة، أو القطاع الخاص، وتم ضمانها من قبل الحكومة المركزية، وهي واجبة الدفع خلال فترة محدد[1]، وهي لا تتحول إلى أزمة إلا إذا عجز البلد عن تسديد مستحقاته من خدمات الديون المترتبة كل سنة، وقد بدأت أزمة المديونية في الدول النامية مع تدافعها للحصول على قروض من أجل تمويل التنمية، وأمام عجز هذه الدول عن الوفاء بالتزامات الدين، وإضافة ديون جديدة تحولت القروض عن أهدافها الأصلية، وأصبح هدفها تمويل ذاتها، أي أنها انتقلت من موقع القرض يمول التنمية إلى موقع القرض يمول القرض[2]، وبذلك زادت حدة المديونية وتعمقت آثارها.

1-2- أساليب قياس أزمة المديونية:

إن تزايد حجم المديونية الخارجية خاصة في الدول النامية، مع التزايد الكبير في

[1] – محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، 2006، ص.29.

[2] – عبد الأمير السعد، مبادئ الاقتصاد الدولي، جامعة عنابة، الجزائر، 1999، ص.72.

حجم الأعباء المترتبة عليها، أدى بالاقتصاديين إلى الاعتماد على عدة أساليب، تبين قدرة

البلد على الوفاء بالدين ككل أو على الوفاء بالمدفوعات السنوية ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى ثلاث مجموعات.

1-2-1- أسلوب المؤشرات السطحية:

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل مستويات المديونية الخارجية ومدفوعات خدمة الدين باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تقيس القدرة المالية للدولة على سداد الديون والأقساط في الوقت المحدد ودون تأخير، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

- نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات.
- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة خدمة الدين إلى اجمالي الصادرات.
- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون.

وهذه المؤشرات إذا ما اعتمدتها الدولة ولم تتجاوز النسب المحظورة لن تقع في أزمة مديونية، لأنها تقوم على تحليل الجدارة الائتمانية للدولة بدقة.

1-2-2- أسلوب النمو:

يقوم على تحديد مجموعة من الشرط التي من شأنها قياس قدرة البلد على التسديد، وتتمثل فيما يلي[2]:

- الميل الحدي للادخار- معدل الاستثمار > 0.
- الميل المتوسط للادخار – معدل الاستثمار > 0.
- معدل النمو في الناتج المحلي- سعر الفائدة > 0.

[1] – رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص.130.

[2] – هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص.426.

- التغير في الديون الخارجية/ التغير في الدخل < 0.

بالنسبة للشرطين الأولين عندما يكون الادخار أكبر من معدل الاستثمار فهذا يعني أن تملك مدخرات كافية لتغطية استثماراتها ولا تحتاج للاقتراض من الخارج بنسبة كبيرة، والعكس صحيح، أما الشرط الثالث يدل على وجوب تغطية معدل نمو الناتج المحلي لمعدل الفائدة، لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى استغلال جزء من الناتج المحلي في تسديد أعباء الديون الخارجية، أما الشرط الرابع فيدل على أن الدولة بمقدورها سداد ديونها لأن اتجاه المديونية في تناقص مستمر.

1-2-3- تخفيض فجوة الصرف:

إن توفر البلد على عملات أجنبية يأتي بصورة رئيسية من خلال عوائد الصادرات و عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي كلما زادت صادرات البلد وقلت وارداته، كان بإمكانه التخفيض من فجوة الصرف الأجنبي، ومن أجل تخفيض فجوة الصرف السلبية وجب توفر الشروط التالية[1]:

$$-\frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{التغير في الدخل}} < \frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الصادرات}}$$

$$-\frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{التغير في الدخل}} < \frac{\text{الصادرات}}{\text{الدخل}}$$

$$-\frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{الصادرات}} < \frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{الدخل}}$$

$$-\frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل}} > \frac{\text{الواردات}}{\text{الدخل}}$$

[1] - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص.447.

إن هبوط فجوة الصرف الأجنبي مرهون بزيادة الصادرات أكبر من زيادة الواردات، وهذا ما يمثله الشرط الأول، أما الشرط الثاني فيقارن المعدل الحدي للتصدير بمتوسط معدل التصدير، فإذا كان الكفة مرجحة لصالح المعدل الحدي فهذا يعني أن فجوة الصرف الأجني آخذة في التناقص بسبب زيادة قيم المعاملات، أما الشرط الثالث فيدل على زيادة موارد الصرف الأجنبي، والشرط الرابع يدل على انخفاض الواردات وزيادة موارد النقد الأجنبي.

1-3-أسباب أزمة المديونية:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تكاثفت فيما بينها وأدت في النهاية إلى نشوء أزمة المديونية وتعمها في البلدان النامية.

1-3-1- الأسباب الداخلية:

وتتمثل في مجموعة العوامل الداخلية التي تعنى بالبنية الهيكلية لاقتصاديات الدول النامية ، وتتمثل أهم هذه العوامل في[1]:

- تزايد الطلب الكلي وضعف المدخرات الوطنية مما أدى إلى حدوث فجوة في الموارد المالية تم سدها عن طريق الاستدانة من الخارج.
- سوء تسيير الدين الخارجي مع عدم مراعاة تقدير الجدارة الائتمانية، وكفاءة استخدام الدين والإنتاجية المترتبة على استخدامه، وعدم دراسة القدرات المالية للدولة.
- فشل السياسات الانمائية المطبقة في الدول النامية، مما أدى إلى زيادة الواردات أكبر من الصادرات وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات، فاتجهت نحو الاستدانة من الخارج لتغطية قيمة الواردات الضخمة التي تتطلبها الساسة الانمائية، ولتويل العجر في ميزان المدفوعات.

[1] – للمزيد من الاطلاع أنظر:

– جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، التمويل الدولي مؤسساته –آلياته –عناصره، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص ص.335-338.

– فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي قضايا التكامل والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص.267.

- عدو وجود بيئة جاذبة لرأس المال وهروبه إلى الخارج.

1-3-2- الأسباب الخارجية:

وتتمثل في العوامل الخاصة بالسوق العالمية والتي انعكست بشكل سلبي على الدول النامية ونذكر أهمها فيما يلي[1]:

- ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى ارتفاع تكلفة الاستيرادات النفطية، وإلى خلق عجوزات كبيرة في موازين مدفوعات الدول غير النفطية.
- أزمة الركود التضخمي في بلدان المتقدمة والتي أدت إلى انخفاض طلبها على منتجات الدول النامية، مما أحدث عجوزات في موازين مدفوعات هذه الأخيرة وضاعفت من استدانتها.
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالي العالمي مما أدى إلى زيادة خدمات الديون، مع زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي في أسواق الصرف الأجنبي العالمي، مما شكل عبئا اضافيا على البلدان المقترضة باعتبار أن معظم ديونها كانت بالدولار.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يمكن إضافة سبب لا يقل أهمية عن سابقيه وهو التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي جراء فرض تقسيم عمل تجاري عالمي تصدر فيه الدول النامية المواد الأولية وتستورد المواد المصنعة ومن ثم تركز إنتاج المواد الأولية في هذه الدول النامية بما يخدم المصالح الرأسمالية المتقدمة .

1-4-أزمة المديونية في الجزائر:

لقد كانت القروض الخارجية التي تحصلت عليها الجزائر في بداية الأمر موجهة نحو تمويل التنمية والاستثمارات المدرجة ضمن المخططات التنموية، لكن بعد ذلك تحول مسارها بشكل تدريجي نحو تمويل تشغيل الاقتصاد، حيث أن استراتيجية التصنيع المتبع

[1]- للمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سبق ذكره، ص.45.

- هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره، ص ص.434-435.

في فترة السبعينات (المخطط الرباعي الأول والثاني) أدت إلى تزايد التمويل التشغيلي[1*] بشكل كبير جدا، بحيث أن استيراد الآلات الصناعية في فترة السبعينات لابد أن يتطلب استيراد التموين الأمر الذي أحدث ضغطا على ميزان المدفوعات ، حتى أصبحت الجزائر في فترة الثمانينات تستورد للتشغيل أكثر مما تستورد للتجهيز، وتدل عدة دراسات أن استثمار 5 دج يولد سنويا 1دج سنويا، وأن من أجل 1 دج منتوج يتطلب 0.33 دينار من التموين الخارجي، وهذا يدل على أنه بعدما تم تشييد المصانع وفق استراتيجية التنمية المتبعة كانت الجزائر لا توفر من العملات الصعبة إلا ما يكفيها للاستيراد التشغيلي، وكان لابد عليها إذا ارادت في نفس الوقت مواصلة شراء الأجهزة وتشغيل الصناعتها أن تلجأ إلى القروض الخارجية، ولما بدأ ضغط التموين التشغيلي يتصاعد شرع المتعاملون في الاقتراض خشية غلق المصانع[2]، والشكل التالي يبين تطور المديونية في الجزائر خلال فترة السبعينات:

الشكل رقم(4-1): تطور حجم الديون وخدماتها في الجزائر خلال الفترة 75-79.

الوحدة: مليون دولار.

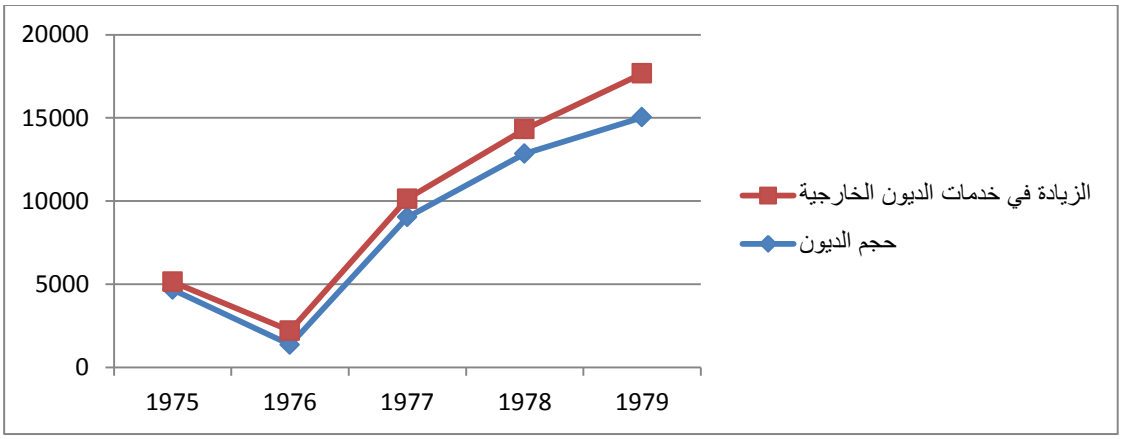

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، 2006، ص ص.134-137.

* - بحيث لا يكفي زيادة حجم الاستثمارات لوحدها ولكن يجب تشغيل هذه الاستثمارات عن طريق استيراد موار أولية ومواد نصف مصنعة وبضائع وخدمات وصيانة....إلخ

[2] - Ahmed henna, La dette, enag editions, Alger, 1992, p.64.

يلاحظ من الشكل زيادة الديون الخارجية وخدماتها بشكل كبير خاصة في السنتين الأخيرتين، وذلك من أجل تمويل الواردات من السلع الوسيطية اللازمة لتشغيل الوحدات الانتاجية بالإضافة إلى تمويل التوسع في الاستثمارات الجديدة، ويكمن السبب وراء التوسع في الطلب على القروض في ارتفاع أسعار البترول خلال فترة السبعينات، حيث كانت الدولة تتمتع بجدارة ائتمانية وقدرة عالية على السداد بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات على اعتبار أن أكثر من 97 بالمئة من صادرات الجزائر هي محروقات، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات ما بين 1975 و1979 ، وقد عزز هذا التوجه نحو التمويل الخاجي عن طريق الديون الخارجية وفرة وسهولة الحصول عليه في السوق المالية الدولية.

لقد كانت المديونية في هذه الفترة مرتبطة بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. وفي نهاية السبعينات وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، قادتها إلى السعي نحو تخفيض حجم المديونية الخارجية باتباع سياسة التسديد المسبق للديون خصوصا في الفترة ما بين 1980 . 1985، حيث عرفت المديونية اتجاها متذبذبا بين الصعود والهبوط، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(4-2): تطور حجم الديون الخارجية خلال الفترة 1980- 1985

الوحدة: مليار دولار.

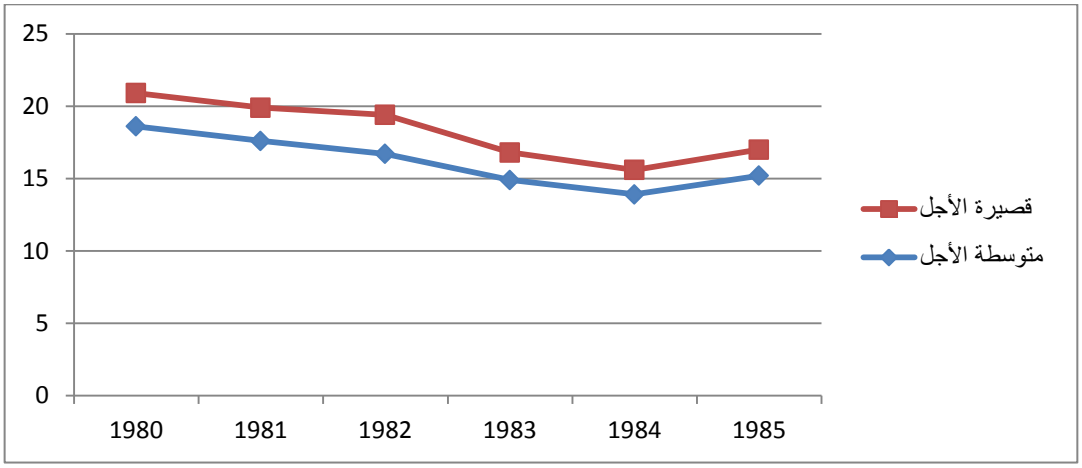

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, OPU , 2°edition, 1991, p.12.

نلاحظ من الشكل تناقص في حجم المديونية سواءا قصيرة أو متوسطة الأجل، وهذا بسبب التسديد المسبق للديون لتعود وترتفع سنة 85 لكن هذا الارتفاع لم يكن كبير، ولم يكن ليشكل مشكلة لولا الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986، الذي أدى إلى تراكم الديون بشكل كبير وبالتالي إلى حدوث أزمة مديونية في الجزائر.

وفي الجهة المقابلة وبسبب انخفاض أسعار البترول حدث انخفاض شديد في إيرادات الصادرات من المحروقات، رافقه انخفاض في احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وأمام الحاجة إلى استيراد الكثير من المواد الأولية والنصف مصنعة لتسيير الآلة الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة استيراد المواد الغذائية، أدى بالدولة إلى طلب قروض جديدة لتغطية هذه الاحتياجات وتسديد القروض السابقة، وهذا ما أدى إلى تعميق الأزمة أكثر فأكثر، والجدول التالي يبين تطور القروض الخارجية في هذه الفترة:

الجدول رقم(4-1): تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1986- 1993.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1986	1987	1988	1989
اجمالي الدين الخارجي	22.636	24.435	26.101	27.282
اجمالي خدمات الديون بالنسبة للصادرات %	58.8	56.2	80.3	69.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

يتضح من الجدول الارتفاع الكبير لاجمالي الديون، وضعف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها جراء انخفاض الصادرات وارتفاع خدمات الديون الخارجية، وهذا ما انعكس سلبا على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، ودفعها لاجراء عدة اصلاحات.

2- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة:

تمثلت الاصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة في إصلاحات إرادية وإصلاحات مدعومة من المؤسسات المالية الدولية، نذكر أهمها:

2-1- استقلالية المؤسسات:

جاء هذا الاصلاح لإعادة المؤسسة كوحدة اقتصادية، بعدما بدأت في فقدان هويتها وتحولت إلى امتداد إداري ليست لها أدنى حرية في اختيار عملائها ولا تحديد أسعار منتجاتها ولا شبكات توزيعها، فقد كانت تخضع للمركز، ففقدت بذلك المبادرة وروح الابتكار، وجاء قانون استقلالية المؤسسة في 1988 ليعزز هذه الروح ويعطيها الحق في التسيير، بالفصل بين ملكية رأس المال من طرف الدولة وصلاحية الإدارة والتسيير فيها، إذ أصبحت لها شخصية معنوية متميزة عن الدولة، أي أن الدولة أصبحت مالكة ومساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تسيرها، وتم خلق وسيط جديد بين الدولة بصفتها

مالكة لرؤوس الأموال وبين المؤسسات حيث تمارس الدولة والجماعات المحلية المساهمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة [1]، حيث تقوم هذه الأخيرة بمراقبة المؤسسات وتوجيهها وذلك بالتدخل في إعداد ومتابعة تنفيذ مخططاتها لكن لا يمكنها التدخل في إدارة وتسيير المؤسسات الاقتصادية[2]، ويعتبر قانون الاستقلالية بمثابة تمهيد لخصخصة المؤسسات، وقد تشكلت مجموعة من صناديق المساهمة وفق مرسوم 21 جوان 1988 على الشكل التالي[3]:

- صندوق المساهمة للصناعات الفلاحية، الغذائية، الصيد.
- صندوق المساهمة للمناجم والمحروقات والري.
- صندوق المساهمة للبناء.
- صندوق المساهمة للكيمياء، البيتروكيمياء والصيدلة.
- صندوق المساهمة للصناعات المختلفة (النسيج، الجلود...).
- صندوق المساهمة للخدمات.

وبهذا جاءت صناديق المساهمة لتجسيد توجهات الدولة لتأخذ على عاتقها كل انشغالات المؤسسات.

لكن ما لبثت الدولة أن قررت التخلي عن صناديق المساهمة واستبدالها بالشركات القابضة، من أجل تحديد مسؤولية تسيير الأموال بشكل دقيق، وذلك بإعادة تجميع المؤسسات العمومية المختلفة في شركات قابضة على شكل شركات مساهمة.

تتمحور مهام الشركات القابضة فيما يلي[4]:

---

[1] – الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات، العدد 02، السنة الخامسة والعشرون، 1988، ص.33.

[2] – رشيد واضح، مرجع سبق ذكره، ص..92

[3] –محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص..

[4] – الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 95-25 المؤرخ في 25سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة العدد 55، السنة الثانية والثلاثون، 1995، ص.8.

– تتولى الشركة القابضة العمومية مهام استثمار حافظة الأسهم والمساهمات والقيم المنقولة المحولة إليها وجعلها أكثر مردودية.

– تشجيع تنمية المجموعات الصناعية والتجارية التي تقوم بالرقابة عليها.

– تحديد وتطوير استراتيجيات وسياسات الاستثمار والتمويل في الشركات التابعة لها.

– تنظيم حركات رؤوس الأموال بين الشركات التجارية التابعة لها إذا اقتضت الحاجة، وذلك وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

– السهر على الحفاظ على استقلال الذمة المالية للشركات التجارية التابعة لها.

2-2- الاصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية قبل إعادة الجدولة:

لقت اتبعت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في اطار اتفاقيتين سريتين للاستقرار الاقتصادي، بهدف الحصول على قروض ومساعدات من هذه المؤسسات ضمن شروط تنصب في[1]:

– تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجهة.

– الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار,

– تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

– إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

2-2-1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1998 إلى 30 ماي 1990:

إن الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر مع نهاية الثمانينات، من تدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفاقم أزمة المديونية مع رفض الجهات المانحة تقديم قروض جديدة أو إعادة هيكلة القروض القديمة، مع اصرارها على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، أدي بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق

[1] – بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004، ص .190.

سري يعرف بـ stand by في 31 ماي 1989، قامت الجزائر على اثره بسن مجموعة من القوانين التي تقضي بإجراء تعديلات عميقة على السياسة النقدية وسعر الصرف.

في هذا الاطار تم اصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات في مجال السياسة النقدية، والذي سمح بانشاء بنوك أجنبية منافسة لأول مرة في الجزائر، كان من أهدافه[1]:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة والخاصة.
- المرونة النسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

كما تم تطبيق تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات وذلك بالرفع التدريجي على المواد المدعمة، ومن خلال قانون 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وادخال بعض التعديلات على القانون التجاري، وإصدار بعض الأحكام الجبائية واعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية[2].

وقد قدم صندوق النقد الدولي 600 مليون دولار أمريكي كقروض تدخل في إطار الاصلاحات بينما قدم البنك الدولي 300 مليون دولار أمريكي[3].

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010، ص ص.196-197.

[2] – مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، ص.131.

[3] – عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص.66.

2-2-2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

أمام ضعف القدرة الإئتمانية للدولة واستهلاك الاحتياطات المخصصة للطوارئ لجأت الجزائر مرة ثانية لصندوق النقد الدولي للحصول على الأموال اللازمة ومواصلة سلسلة الاصلاحات وعليه اتفقت الجزائر مع الصندوق على سلسلة من الاصلاحات نوضحها فيما يلي[1]:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية والعمل على زيادة الصادرات النفطية.
- تشجيع الادخار والعمل على خفض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

وكانت الانجازات المحققة من قبل الدولة الجزائرية كما يلي[2]:

- تحرير سعر أكثر من 75 بالمئة من الأسعار الخاصة بالفروع المختلفة للاقتصاد.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية والداخلية.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

وقد شهدت هذه المرحلة تقديم ما قيمته 753 مليون دولار أمريكي، إذ قدم البنك الدولي 350 مليون دولار للعام 1991، بينما قدم قندوق النقد الدولي 403 مليون دولار،

[1] - مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكرة، ص ص.132-133.

[2] - نفس المرجع، ص.133.

كلها تتعلق بالاصلاحات الهيكلية الخاصة بالنظام المصرفي، والقطاع الصناعي، كما ورد في رسالة النية عام 1990[1].

2-2-3 نتائج برامج الاستعداد الائتماني:

إن لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيقها لبرنامجي الاستعداد الائتماني الأول والثاني بمثابة إقرار من قبل الدولة بتخلصها من النظام الاشتراكي وتوجهها نحو النظام الرأسمالي، وذلك بتولي مهمة تنظيم الاقتصاد فقط، ويمكن ادراج بعض نتائج هذه الاصلاحات في الجدول التالي

جدول رقم (4-2): بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 1989- 1991.

السنوات	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي السنوي %	3.4	01 -	2.2
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	11.8-	0.76-	8.44
سعر صرف الدينار بالدولار	7.61	8.93	18.13
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.8	26.5	25
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	7.01	8.89	9.37
خدمة الدين إلى الصادرات %	69.5	66.6	72.7

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص.68.

يتضح من ضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيقها لنتائج سلبية سواءا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أو المديونية أو سعر الصرف أو رصيد ميزان المدفوعات خاصة بعد نهاية برنامج الاستعداد الائتماني الأول، لتعود للتحسن ولكن بشكل طفيف في بداية برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

[1] - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص.66.

كما أدت الاجراءات المطبقة في هذا الاطار إلى ارتفاع في الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي بـ: 9.2 بالمئة عما كانت عليه سنة 1989، وتقليص الطلب الاجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية بعد تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي وصلت إلى مستويات حرجة نتيجة استغلالها في سداد خدمات الديون، مع ارتفاع في الديون الخارجية، أما بالنسبة لمعامل سيولة الاقتصاد فقد انخفض بشكل ملحوظ وهذا يدل على الصرامة في السياسة النقدية التي ركز عليها البرنامج، ولكن ابتداءا من 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ: 2 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الحكومية، مما أدى إلى اصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة[1].

لكن الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة لم تتوجه إلى إعادة الديون الخارجية، لاعتقادها أن هذه الاصلاحات كفيلة بالخروج من هذه الأزمة والقضاء على المديونية، لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال مما اضطرها في النهاية لتطبيق برنامج طويل المدى للتعديل الهيكلي وإعادة جدولة ديونها.

خلاصة:

بعد انخفاض أسعار البترول ، انخفضت المداخيل من العملة الصعبة وضعفت قدرة الدولة على استيراد حاجياتها الرئيسية وأمام تآكل احتياطات الصرف وضرورة الاستيراد من الخارج لتشغيل عجلة التنمية وتغطية حاجات البلاد اضطرت الدولة إلى الاستدانة من الخارج بشروط غير مواتية مما أدى إلى الوقوع في أزمة مديونية ومع تفاقم هذه الأخيرة اضطرت الدولة على التوقيع على اتفاقيتين للاستعداد الاتماني مع المؤسسات المالية الدولية واجراء جملة من الاصلاحات على اثرها.

[1] – مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكرة، ص 133.

الفصل الخامس:

مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998(برامج الاصلاح الاقتصادي).

تمهيد:

لقد تميزت بداية التسعينات بوجود مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الجزائري إمتد إلى الجذور الهيكلية للاقتصاد، وأدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، مع تفاقم حجم المديونية الخارجية وعدم القدرة على ايجاد حلول فردية، فاضطرت الدولة أن تتوجه إلى نادي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية كشرط مسبق لأي تفاوض، وبذلك نشطت مفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كللت بالتوقيع على برامج الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

1- برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية :

تتبع فكرة برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أفكار المدرسة النيو كلاسيكية في مجال التوازن الاقتصادي العام للدولة، وبناءا عليه عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا المنطلق على حل المشاكل الاقتصادية التي كانت تمر بها الدول النامية، لاسيما أزمة المديونية وما انجر عنها من اختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، ويمكن تعريف برامج الاصلاح الاقتصادي على أنها"مجموعة من الاجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وانشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق"[1].

وقد تم توزيع متضمنات الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي، يتولى صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، أما البنك الدولي فيتخصص في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن الفصل بين البرنامجين يعتبر أمر مستحيل، فهما برنامجان متداخلان يكملان بعضهما البعض.

[1] – عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص.52.

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي :

يقصد ببرنامج التثبيت ذلك البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصادات الكلية في الأجل القصير[1]، يختص به صندوق النقد الدولي، وهو برنامج قصير الأجل يعنى بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أي أن مهمته الرئيسية هي تصحيح الاختلالات الخارجية في الأجل القصير، وعادة ما ينص هذا البرنامج إما على تقليص الواردات أو زيادة الصادرات أو كلاهما معا، ويتحقق ذلك من خلال تقليص مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة انكماشية.

فعندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية للدولة يشترط عليها اتباع سياسات معينة من أجل تصحيح مسار الاقتصاد في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، وخفض معدلات التضخم...إلخ[2]،

ويتضمن هذا البرنامج جانبين رئيسيين للإصلاح هما:

1-1-1- الاصلاح المالي:

ويهدف إلى احداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة، والاعتماد على وسائل حقيقية في تمويل هذا العجز، فضلا عن التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي[3]، ويحدث ذلك من خلال تخفيض ميزانيتي التسيير والتجهيز، واتخاذ اجراءات حازمة قد تضر بالجانب الاجتماعي مثل تثبيت الأجور، وتقليص الاستثمارات العامة....إلخ.

[1] – عبد الستار عبد الحميد سلمي، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص.20.

[2] – على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.507.

[3]– على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2015، 229.

1-1-2- الاصلاح النقدي:

ويتضمن الاصلاح النقدي تعديل السياسة النقدية من خلال تعديل سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم، ووضع سقوف للائتمان، واستخدام الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية، هذا وبالاضافة إلى تعديل سعر الفائدة.

1-2- برنامج التكييف الهيكلي:

وهي برامج طويلة ومتوسطة الأجل يعنى بها البنك الدولي وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، وتهتم بتصحيح الاختلالات الداخلية للدولة، بحيث تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحسين بنيته الهيكلية ورفع مستوى الانتاج و التنافسية، فهي تستهدف جانب العرض ورفع كفاءة تخصيص عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة[1]، وتتوقف استجابة الدولة لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد، .

ويمكن تعريف برنامج التكييق الهيكلي أيضا على أنه مجموعة الاجراءات التي وضعها البنك الدولي للدول النامية لكي تكيف سياساتها واقتصادياتها الداخلية، مع المتغيرات العالمية الخارجية[2]، وتقوم هذه السياسة على ثلاث اجراءات الرئيسية تتمثل في تحرير الأسعار، وتنمية القطاع الخاص والخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية.

2- مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي:

تتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من جملة من العناصر يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص.125.

[2] - محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص.257.

الشكل رقم(5-1): مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي.

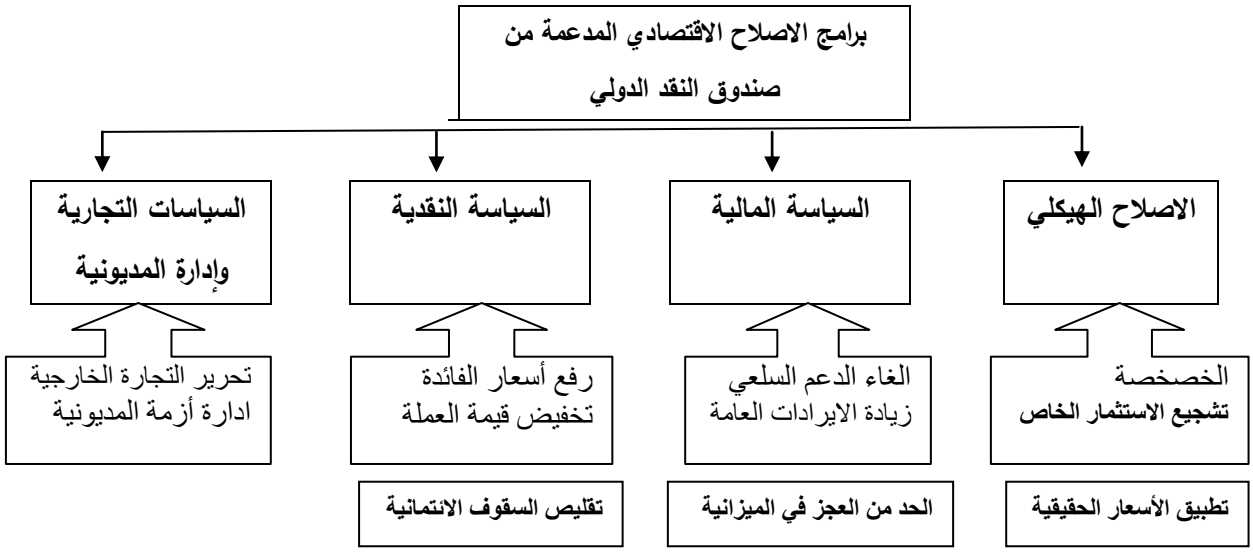

المصـدر: عبـد العزيـز شـرابي، الاقتصـاد الجزائـري، مطبعـة جامعـة منتـوري، الجزائـر، 2004، ص53.

رغم الاختلاف الطفيف في الاجراءات المطبقة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كل دولة، إلا أنها تتشابه في المحاور رئيسية، والتي يمكن جمع في عدة سياسات وهي كالآتي:

2-1- السياسة الاستثمارية (الاصلاح الهيكلي):

وهي خاصة بالبنية الهيكلية الداخلية للاقتصاد وتحتوي بدورها على مجموعة من العناصر، التي تؤدي إلى تغيير طبيعة الاقتصاد بشكل جذري وتحويله من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد منفتح تسيره آليات السوق، ويتضمن هذا الاصلاح العناصر الرئيسية التالية:

2-1-1- تقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص:

من المعروف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أنصار الليبيرالية وبالتالي فهم يدافعون وبشدة على ضرورة ارساء آليات اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة وفاعلية في تخصيص الموارد المحدودة من القطاع العام، على اعتبار هذا الاخير مصدر لهدر الموارد ، فهو يتمتع بكفاءة منخفضة في استثماراته،

وخضوع قراراته للتخطيط المركزي، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر مصدرا لاستنزاف عوائد الدولة من العملات الأجنبية، وإحداث اختلالات في الوازنة العامة للدولة وذلك على اعتبار أن العجز في هذه المؤسسات يسدد عن طريق مؤسسات أخرى ذات فائض مالي وكفاءة أكبر، في حين أن المشروع الخاص يجب أن يحقق أرباح وإلا سيخرج من السوق ولن تتحمل الدولة أعباءه، ومن هنا فاتحول إلى القطاع الخاص يمثل ركنا من أركان تخفيض العجز المالي للدولة، وتعميقا لهذا الاتجاه فإن البنك الدولي يرفض تمويل خطط المشروعات الصناعية في القطاع العام[1]، على اعتباره هدر للموارد المحدودة.

إذا فاتجاه الدول النامية نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة الديون الخارجية لهذه الدول، حيث ترى المؤسسات المالية الدولية أن تجنب مصاعب خدمة الديون و عجز ميزان المدفوعات يكون عن طريق برنامج لإعادة هيكلة اقتصادها، تحتل فيه الخصخصة موقع الصدارة[2].

أضف إلى ذلك فإن طرح المشروعات العامة للبيع سيكون ذو إيجابيتين، الايجابية الأولى سيعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيحدث تدفقات للعملات الأجنبية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في سداد التخفيض من قيمة ديونها، أما الايجابية الثانية سيؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب تخفيض النفقات التي كانت تصرف في تسديد ديون هذه المؤسسات الفاشلة والتزاماتها.

كما يؤدي سيؤدي تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وتحجيمه إلى تنامي روح المنافسة التي تؤدي إلى التطوير، على اعتبار أن القطاع العام يخلو من روح

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص190.

[2] – رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص.213.

المبادرة والمنافسة والتطوير، كما أن العامل في القطاع الخاص يختلف عن العامل في القطاع العام الذي يتميز بالإتكالية وعدم أداء المهام المنوطة به بسبب ضعف المراقبة والتسيير، بينما تقصيره في القطاع الخاص سيؤدي إلى فقدان وظيفته.

وبناءا على ما سبق فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبران أن من أولويات الاصلاح الاقتصادي هو تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ودعمه سواء كان هذا القطاع محليا أو أجنبيا، فيجب على الدولة أن تخلق مناخ استثماري محفز ومشجع له، مع تطوير أساليب الدعم وإزالة العراقيل الادارية والقانونية التي يمكن أن تقف في طريقه.

وقد سعت عملت برامج الاصلاح الاقتصادي على تقليص دور الدولة وإضعاف دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور، وتشجيع ملكية العاملين لجزء من رأس مال المؤسسات العمومية المخصخصة وتنحصر أهداف تقليص دور القطاع العام في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول وهو خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات .

الاتجاه الثاني وهو زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد وعلى العقلانية بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقة.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة.

2-1-2-تعديل نظام الأسعار:

إن ما يميز الدول النامية هو الدعم المفرط لقائمة كبيرة من السلع الأساسية وهذا الدعم يستفيد منه الجميع سواءا في الجانب الاستهلاكي (مرتفعي الدخل ومنخفضي الدخل)، أو الجانب الاستثماري (المؤسسات التي تحقق فائض والمؤسسات التي تحقق

عجز) وبالتالي يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد المحدودة وعدم استغلالها استغلال أمثل، وهذا ما يعرف بتشوه الأسعار ويطلق هذا اللفظ عندما لا تعكس الاسعار السعر الحقيقي للسلعة (حتى لا يكون هناك تشوه في الأسعار يجب أن تصل السلعة إلى مستوى قريب من سعر السوق، وان يتحدد سعرها بناءا على آلية العرض والطلب) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية و مرونة الجهاز الإنتاجي.

لذا فإن الإجراءات التي تنص عليها برامج الاصلاح الاقتصادي تسعى إلى تحرير الأسعار سواء بالنسبة للمواد الأولية أو للسلع النهائية، وهذا من أجل تحقيق عدة أهداف نذكرها فيما يلي:

- تخفيض العبء عن ميزانية الدولة عن طريق الغاء الدعم السعري عن الإنتاج و مستلزماته.
- منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والانتاج من أجل زيادة العرض السلعي.
- ارتفاع الأسعار في الأجل القصير جراء الإلغاء الدعم سيخفض الطلب والانفاق فتقل الضغوط التضخمية.

2-2-السياسة المالية:

وتشتمل على تقليص العجز الموجود في الوازنة العامة، ويكون ذلك عن طريق زيادة الايرادات العامة أو تقليص الانفاق العام أو كلاهما في نفس الوقت، ويكون هذا التقليص بصورة تدريجية، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن الاعتماد على التمويل التضخمي وطبع النقود، ويمكن للدولة أن تحقق ذلك عن طريق اتباع الاجراءات التالية:

2-2-1- تقليص الانفاق العام:

من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة، يجب على الدولة تخفيض كل أشكال الانفاق خاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، ويكون ذلك عن طريق تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، باتباع الاجراءلت التالية[1]:

- أن تلغي الدولة الدعم على السلع الأساسية، وجعل أسعارها تحدد وفقا لآليات السوق، وبناءا على العرض والطلب.

- تخفيض نسبة نمو الانفاق العام بأنواعه الجاري والتنموي الاستثماري.

- تخفيض نسبة التوظيف في القطاع العام، وذلك بتخفيض ميزانية التسيير وتقليص عدد الإدارات والموظفين، مع تثبيت الأجور والرواتب.

2-2-2- زيادة ايرادات الدولة:

لا يكفي أن تخفض الدولة من الانفاق العام للقضاء على العجز في الموازنة العامة، لذا وجب عليها أن تتخذ إجراءات أخرى من أجل زيادة الايرادات العامة وتتمثل في[2]:

- زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام، مع زيادة أسعار الخدمات العامة، خاصة أسعار المواد الطاقوية.

- زيادة الضرائب غير المباشرة خاصة تلك المتعلقة بالسلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، ويأتي في مقدمة هذه الضرائب، الضريبة العامة على المبيعات.

- اصلاح النظام الضريبي من أجل تفادي الغش والتهرب الضريبي.

---

[1] - ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص.264.

[2] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص.69.

2-3-السياسة النقدية:

وتتضمن السياسة النقدية التحكم في حجم الكتلة النقدية وقياس نموها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، وهذا بهدف كبح معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، فهذه البرامج عادة تعتمد على السياسة النقدية الانكماشية التي تحارب زيادة المعروض النقدي عن طريق مجموعة من الاجراءات نذكر منها[1]:

- تحرير اسعار الفائدة وعدم تدخل الدولة في تحديدها، وهذا ما يؤدي إلى رفعها فوق معدل التضخم، الشيء الذي ينعكس على عدة متغيرات، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الأفراد على الادخار وبالتالي امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق وتخفيض معدل التضخم من جهة، ومن جهة أخرى زيادة كمية الأموال المحدودة في البنوك والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار. كما أن زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى تخصيص الأموال بطريقة كفؤة فلا يستطيع جميع المستثمرين الحصول على قروض إلا ذوي الكفاءة العالية والذين يحققون مردودية اقتصادية، بالإضافة إلى أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص القروض الاستهلاكية.
- وضع حدود عليا للائمان المصرفي المسموح به خاصة الموجه للقطاع الحكومي.
- تقوية المؤسسات المالية وتحريرها وذلك عن طريق تعديل نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة، وتحسين كفاءة الوساطة المالية.

2-3- السياسة التجارية:

وتنص على تحرير التجارة الداخلية والخارجية وعدم تدخل الدولة، وذلك عن طريق ارساء آليات السوق، وتتضمن النقاط الرئيسية التالية[2]:

---

[1] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص.218-221.

[2] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف والموازنة العامة -دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج-، دار زهراء الشرق، مصر، 1998، ص ص.181-183.

– تحرير عمليات التجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات الادارية، والسماح للخواص باستيراد السلع المختلفة وذلك بإلغاء كافة القيود المفروضة على الواردات بالإضافة إلى إلغاء اتفاقيات التجارة الثنائية، والاتجاه بشكل تدريجي نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات.

– التركيز على تنمية الصادرات، مع إلغاء جميع أساليب الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحلية، وذلك بهدف تعويض النقص في العملات الأجنبية عن طريق زيادة عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي .

– تحرير سعر صرف العملة، مما يؤدي إلى تخفيضه، وهذا ما يسمح بزيادة الصادرات بسبب انخفاض تكلفة السلع المحلية واكتسابها ميزة تنافسية سعرية، وفي نفس الوقت يؤدي التخفيض إلى تقليص فاتورة الواردات بحيث تصبح المنتجات الأجنبية أكثر تكلفة من المحلية، بالإضافة إلى تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإلغاء القيود المفروضة عليه، السماح بحيازته من قبل الأفراد والهيئات غير الرسمية[1].

– تقريب الأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، مع تفادي ازدواجية الأسعار.

3– أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي:

إن أهم هدف بارز لسياسات الاصلاح الاقتصادي هو تحسين كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها، باعتبار أن هذه الموارد محدودة خاصة في الدول النامية، بحيث أن هذه الدول لا تتوفر على قدر كافي من العملات الأجنبية والتي يمكن أن تغطي على محدودية هذه الموارد، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يجب على الدول أن تعمل على تصحيح مسار الاقتصاد في عدة نقاط مهمة، أولها التسعير الملائم الذي يحول دون هدر الموارد وتخصيصها للمؤسسات الأكثر انتاجية بشكل تلقائي، وتعديل سعر الفائدة من أجل التخصيص الأمثل للموارد المالية المحدودة للدولة، وغيرها من التعديلات التي تؤدي إلى عدم هدر الموارد واسغلالها بشكل أمثل في الاقتصاد.

[1] – ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص266.

وعليه فإن برامج الاصلاح الاقتصادي تتعلق بالعوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك[1]، فهي تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

4- تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر1994-1998:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات باختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية، فقد كان الوضع صعب تفاقم أزمة المديونية وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، تزامنا مع انخفاض أسعار البترول، والذي تعتبر صادراته أهم مصدر للنقد الأجنبي، وأمام فشل الاصلاحات التي قامت بها الدولة، كل هذا أدى بالجزائر إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي في ماي 1994 وكان برنامج الإصلاح هذا يسعى إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية وهي[2] :

- العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، من أجل انعاشة حتى تتمكن الدولة إما من رفع الصادرات أو تخفيض فاتورة الواردات عن طريق زيادة الاستثمارات الخاصة، وبالتالي القضاء على البطالة.
- العمل على ضبط معدلات التضخم الذي وصل إلى معدلات خيالية حسب بيانات البنك الدولي حيث بلغ 31.7 بالمئة سنة 1992.
- اعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيف عبء خدمة الدين.

---

[1]-للمزيد من الاطلاع أنظر:

- مصطفى العبد الله، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، سوريا، 2008، ص.241.
- على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص.242-243.

[2] - انظر:

- بيانات البنك الدولي، على الموقع: Data albankadawlli.org.
- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانظمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص.126.بتصرف.

وينقسم برنامج الاصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر إلى برنامجين مكملين، برنامج التثبيت الاقتصادي، وبرنامج التعديل الهيكلي.

4-1- برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994- إلى مارس 1995:

لقد تم ابرام اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى في بداية 1994 والذي يغطي الفترة من01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على رسالة النية في ماي 1994، فقام بمنح الجزائر 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج، إلى جانب منحه قرضا لدعم البرنامج، وتمحورت أهداف البرنامج الرئيسية في استعادت التوازنات الاقتصادية برفع معدل النمو الناتج الداخلي الخام إلى3 بالمئة و6 بالمئة خلال الفترة 94-95 ، وتخفيض معدل التضخم بإزالة تشوهات الأسعار وترسيخ قواعد اقتصاد السوق مع تعميق الاصلاحات الهيكلية، وتحرير التجارة الخارجية مع تنويع الصادرات [1]، مما جعل الجزائر تستعيد ثقة المؤسسات المالية الدولية وانطلاقا من ذلك ابرمت الجزائر عدة اتفاقيات لاعادة الجدولة، وكانت طريقة التسديد التي تبناها الدائنون كما يلي[2]:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر بـ: 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الاعفاء المقدرة بـ: 4 سنوات أي ابتداءا من 31 ماي 1998.

لقد أدى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل إلى السماح بإعادة جدولة 16 مليار دولار، وتم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994، حيث تم إعادة جدولة 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 04

[1] – فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر–الأردن –مصر، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص.125.

[2]– بطاهر على، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد00، 2004، ص.184.

سنوات معفاة من الدفع، كما يقدم صندوق النقد الدولي مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات بفترة سداد خمس سنوات مع ثلاث سنوات فترة سماح، وقد ساعدت عملية إعادة الجدولة في هذه الفترة في خفض قسط خدمة الديون إلى 35 بالمئة بدلا من 96 بالمئة [1]، وبالتالي فعملية إعادة الجدولة هي عملية لتأجيل سداد الدين وتخفيف عبأه فقط.

4-2- برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998:

ويعرف أيضا باتفاقية القرض الموسع، بمبلغ 1169.28 وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 128.8 بالمئة من حصة الجزائر، حيث وافق الصندوق على تقديم القرض بعد ارسال خطاب النوايا الذي تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي[2].

وقد تضمنت الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ 94 ما يلي[3]:

فبالنسبة للسياسة النقدية فقد قامت الدولة بعدة اجراءات تتضمن تطوير وسائل الدفع، والسوق النقدية وكيفية تحديد أسعار الفائدة، فبالنسبة لهذه الاخيرة فقد تم التحرير الجزئي لها مع وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة معوم سنة 1994 وتم تحريرها بصفة نهائية سنة 1995 ، كما تم رفع الاحتياطي الاجباري وزيادة معامل الحيطة والحذر، مع السماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية، وتطوير السوق النقدية والمالية، وذلك بهدف التحكم في التضخم حيث كان من بين الشروط الكتابية في الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي أن يخفض معدل التضخم إلى 10.3 بالمئة.

أما فيما يخص سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية فقد تم إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك، كما تم خفض سعر الصرف العملة بـ: 50 بالمئة من أجل

[1] – مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار الهومة، الجزائر، 2008، ص ص.120-121.

[2]– فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص.126.

[3] – للمزيد من الاطلاع أنظر:

– مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص.128-130.

– كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 08، جانفي 2005، ص.14.

زيادة تنافسية المنتجات المحلية بالنسبة الخارج الأمر الذي قد يؤدي إلى تحفيز الصادرات وتنويع الاقتصاد وذلك بهدف الوصول إلى إحتياطي صرف يعادل ثلاث أشهر من الواردات، كما تم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية عن طريق توسيع قائمة السلع المسموح استيرادها، مع تخفيض معدل الرسوم الجمركية ليصل إلى 45 بالمئة، بالإضافة إلى قابلية تحويل الدينار فيما يخص العمليات الخارجية الجارية.

أما فيما يخص الاصلاحات القائمة على القطاع الخاص والمؤسسات العمومية فارتكزت على خصخصة القطاع العام و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وقد تم الشروع في تنفيذ برامج الخصخصة فبعد إصدار قانون ينص على السماح ببيع جزء من رأسمال المؤسسات العامة لأول مرة سنة 1994 وذلك باشراك القطاع الخاص بنسبة 49 بالمئة في أسهم رأسمالها، لتصل هذه النسبة سنة 1995 إلى 100 بالمئة، وضمن هذا الإطار بدأ تنفيذ أول برنامج للخصخصة تحت اشراف البنك الدولي، كما تم إنشاء شركات إقليمية قابضة ساعدت على تسريع عمليات الخصخصة، وتعديل القانون الصادر سنة 1995 وذلك في سنة 1997 لتسهيل إجراءات تحويل الملكية مع إمكانية الدفع على أقساط و مشاركة العاملين في أسهم رأس المال المؤسسات العمومية، كما تم حل المؤسسات العمومية ذات الخسائر المتراكمة والتي تعتبر عبء على ميزانية الدولة.

كما تم الاهتمام بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد السواء عبر اصدار عدة قوانين تسمح له بالنشاط وإعطائه عدة امتيازات من أجل النهوض به وتطويره.

5- النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

تتمثل أهم النتائج المحققة من تطبيق البرامج الإصلاحية فيما يلي:

5-1- النتائج الاقتصادية:

تعتبر نتائج إجابية على العموم، حيث أدت برامج الاصلاح الاقتصادي إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

5-1-1- إجمالي الناتج المحلي :

عرف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (94-98) تطورا ايجابيا كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(5-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الاصلاح.

الوحدة:%

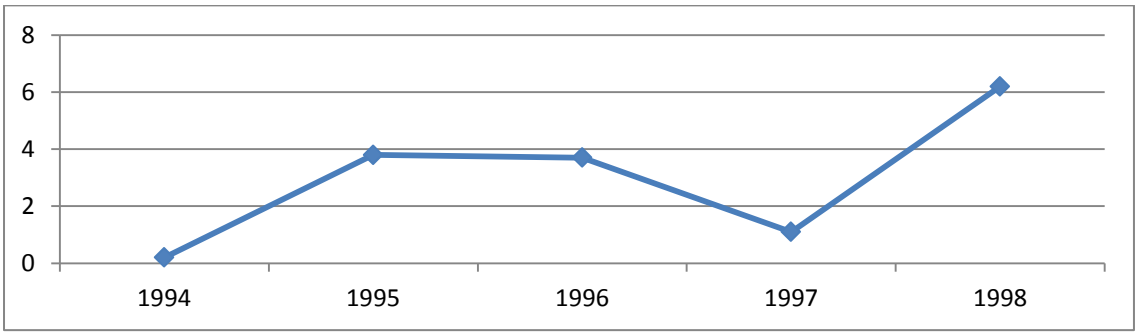

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة إحصائية 1963- 2011، الجزائر، 2011، ص.260.

من الشكل نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي انتقل من0.2 سنة 1994 إلى 6.2 سنة 1998، بالإشارة إلى أن هذا المعدل كان سالبا سنة 1993 حيث بلغ -2.2[1] ورغم هذا التطور الملحوظ إلا أن هذا النمو يبقى ضعيفا، أما بالنسبة لتطور الناتج المحلي الاجمالي فهو مبين في الجدول التالي:

[1] - Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011, chapiter 14 :Comptes Economiques, p.268.

جدول رقم(5-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الاصلاح الاقتصادي.

	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الاجمالي بمليون دج	1487403.60	2004994.70	2570028.90	2780168.00	2830490.70
سعر الصرف دج/$	35.0052	47.6489	54.7472	57.6757	58.7351
الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	1543.10	1499.60	1643.30	1659.60	1633.20

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective des Comptes Economiques , De 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 , Janvier 2016, Algérie, p.74.

كما هو مبين في الجدول أعلاه فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا في فترة الإصلاح الاقتصادي، بينما قيمته المقومة بالدولار عرفت انخفاضا طفيفا سنة 1998 وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

5-1-2- التضخم :

خلال هذه الفترة حاولت الجزائر التحكم في السيولة النقدية، من خلال ما ورد في برامج الاصلاح الاقتصادي، وذلك بالاتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والاعتماد أكثر على السوق المالي وقد بدأ التحكم بشكل فعلي في معدل التضخم سنة 1999 حيث وصل إلى 2.6 ثم انخفض سنة 2000 إلى 0.34[1]، والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم خلال فترة الاصلاح الاقتصادي:

[1] – Tahar latreche, ciblage d'inflation et conduite de la politiques monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD n° 101, Algérie, 2012, p.23.

جدول رقم(5-2): تطور معدل التضخم خلال فترة الاصلاح الاقتصادي

الوحدة: %

معدل التضخم/ السنة	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	29.4	29.78	18.7	5.7	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Tahar latreche, ciblage d'inflation et conduite de la politiques monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD n° 101, Algérie, 2012, p.23.
- La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

من خلال الجدول يتبين لنا أن التضخم قد بلغ أوجه سنتي 1994 و1995 ، لينخفض بعد ذلك في السنوات الموالية بشكل تدريجي وملحوظ، في في ظرف اربع سنوات انخفض بـ 24.78 بالمئة أي بحوالي ست مرات أقل مما كان عليه، وهذا راجع إلى التحكم في الكتلة النقدية وضبط معدلات نموها، والاتجاه نحو استخدام الأساليب غير المباشرة للسياسة النقدية، ووضع ضوابط للإصدار النقدي ومحاولة إيجاد أساليب جديدة لتمويل الاقتصاد.

والجدول التالي يبين مجهودات الدولة في ضبط التوازنات النقدية من خلال العمل على التحكم في كمية النقود وتطورها :

الجدول رقم(5-3): تطور الكتلة النقدية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي

الوحدة: مليون دج

	1994	1997	1996	1997	1998
النقـــود وشـــبه النقود M_2	723514	799562	915058	1081518	1592461
النقود	475834	519107	589100	671570	826372
شبه النقود	247680	280455	325958	409948	766090

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- La banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Algérie, juin 2006, p48 .

5-1-3-الاحتياطات الرسمية :

لقد تحسن مخزون الجزائر من اجمالي الاحتياطات الرسمية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(5-4): تطور الاحتياطات الرسمية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي

الوحدة:مليون دولار

الاحتياطات الرسمية/ السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الاختياطات الرسمية	2674.0	2005.0	4235.0	8047.0	6846.0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 2000، على الموقع: http://www.amf.org.ae

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات الرسمية في تزايد مستمر خلال فترة الاصلاح الاقتصادي -ماعدا سنة 1998-، حيث تضاعفت بحوالي ثلاث مرات عما كانت عليه سنة 1994، وهذا راجع إلى السياسة الانكماشية التي تنص عليها المؤسسات المالية الدولية في إدارة أزمة المديونية، ويرجع هذا أيضا إلى التحسن الطفيف في أسعار البترول لسنتي 1995 و1996 حيث وصل إلى 21.7 دولار للبرميل ثم عاود الانخفاض بعد ذلك، كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(5-3): تغير سعر البترول والاحتياطات الرسمية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي

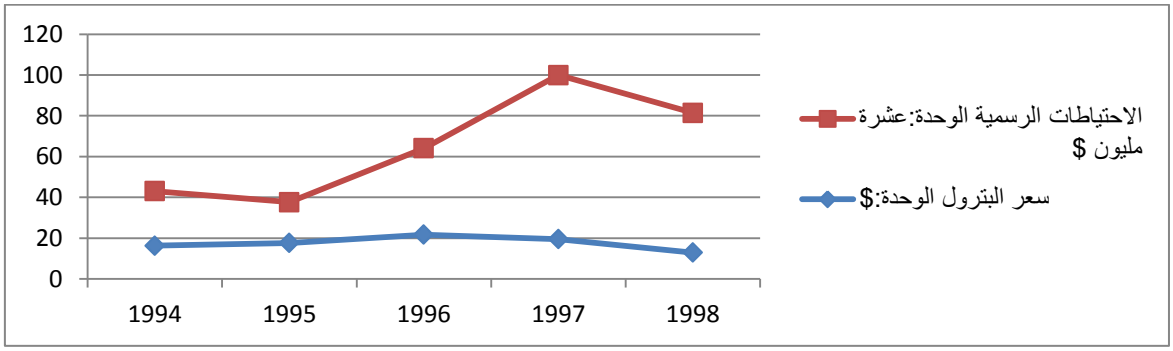

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق و:

-Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011, chapitre 13 : monnaie et crédit.

والجدول التالي يبين قدرة الدولة على الاستيراد من خلال ما تملكه من الاحتياطات الرسمية :

جدول(5-5): تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات بالأشهر خلال فترة الاصلاح الاقتصادي

الوحدة: %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات	3.5	2.4	5.6	11.9	9.6	6.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 2000، على الموقع: http://www.amf.org.ae

5-1-4- تطور الديون الخارجية:

لقد تغير حجم الديون بشكل ملحوظ متأثرا ببرامج الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(5-6): تطور رصيد اجمالي الدين الخارجي بعض مؤشراته خلال الفترة 1994-1998

الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الدين الخارجي	نسبة اجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الاجمالي (%)	اجمالي خدمة الدين	نسبة اجمالي خدمة الدين/الصادرات (%)
1994	29.486	69.9	4.520	47.1
1995	31.573	76.1	4.244	38.8
1996	33.651	73.5	4.281	30.9
1997	31.222	66.4	4.465	30.3
1998	30.473	64.8	5.080	47.5

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Banque d'algérie , evolition de la dette exterieure de l'algérie 1994-2004.

يبين الجدول تضخم في إجمالي الديون الخارجية في السنوات الأولى من بداية تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وذلك بسبب عمليات إعادة الجدولة والحصول على ديون إضافية، ولكن بدءا من سنة 1997 بدأ إجمالي الديون في تحسن مستمر حيث أنخفض بشكل ملحوظ.

نفس الأمر فيما يخص نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كانت مرتفعة بدورها في السنوات الأولى بسبب تضخم إجمالي الديون ثم عاوت الإنخفاض بعد ذلك لتصل سنة 1998 إلى 64.8 بالمئة.

إن عمليات إعادة الجدولة التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة أدت إلى تناقص خدمات الديون، وذلك لما يصاحب عمليات إعادة الجدولة من منح فترات سماح تصل حتى خمس سنوات فاستمر الانخفاض طيلة فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، إلا في ما يخص السنتين الأخيرتين حيث نجدها ارتفعت بشكل طفيف لا يتجاوز 0.8 مليار دولا عما كانت عليه سنة 1996.

أما فيما يخص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فقد سجلت معدلات مرتفعة في بداية تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، حيث أن النسبة العادية لا يجب أن تتجاوز 30 بالمئة، لكنها وصلت إلى 47 بالمئة سنة 1994 بسبب ارتفاع مخزون الديون الخارجية، وهذا ما يدل على ضعف قدرة الدولة على الاستيفاء بالتدفقات المالية السنوية المنجرة عن خدمات الديون، والتي أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من صادرات الدولة، إلا أنه في سنوات 1995 إلى 1997 انخفضت هذه النسبة لتقارب المستويات العادية، لتعود وترتفع بعد ذلك سنة 1998 بسبب انخفاض حصيلة الصادرات الناتجة عن انخفاض اسعار البترول من 21.7 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998، على اعتبار أن 97 بالمئة من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات.

أما بالنسبة لهيكل الديون الخارجية من حيث تركيبة العملات الأجنبية فكان كما يلي:

جدول رقم(5-7): تركيبة الديون الخارجية لسنة 1998.

العملات	النسبة %
الدولار الأمريكي	42,2
الفرنك الفرنسي	14,1
الين	12,2
المارك الألماني	6,3
عملات أخرى	25,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres , Algérie, N° 31 , 2001, p.42.

نلاحظ من الجدول أن العملة الرئيسية التي يقترض بها البلد من الخارج هي الدولار ويليها الفرنك الفرنسي، وقد ارتفعت نسبة الاقتراض بالدولار بنسبة 1 بالمئة تقريبا عما كانت عليه سنة 1994 بينما تراجع الين الياباني لصالح الفرنك الفرنسي.

5-1-5- الاصلاحات الهيكلية:

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات وخصخصة البعض منها وتصفية بعضها، أما بالنسبة لنتائج اصلاح المؤسسات فكان كما يلي[1]:

- استقلالية 05 مؤسسات عمومية وطنية من 23 في المرحلة الأولى.
- عرض 05 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخصخصة.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، من خلال مواصلة عملية إعادة الهيكلة المالية من أجل تحقيق استقلاليتها.

[1] – ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، مرجع سبق ذكره، ص.126.

– تصفية المؤسسات المفلسة، ويتعلق الأمر بـ: 88 مؤسسة اقتصادية محلية.

– استكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلة 23 مؤسسة اقتصادية.

– المصادقة على قانون الخصخصة، والعمل على تجسيده ميدانيا.

5-2-النتائج الاجتماعية:

على خلاف النتائج المحققة في الجانب الاقتصادي التي كانت تتصف بالايجابية، فإنه كانت هناك نتائج سلبية على الجانب الاجتماعي، وهذا أمر متوقع نتيجة للتدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي .

5-2-1- ضعف القوة الشرائية للمواطن :

إن فتح التجارة الخارجية ورفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الأساسية، ويتمثل ذلك فيما يلي[1]:

– ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84 بالمئة من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.

– رفع أسعار الخدمات بنسبة قدرت بـ: 20 إلى 30 بالمئة في مجال النقل والاتصالات والخدمات البريدية.

– تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر.

– ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40 بالمئة وارتفاع أسعار المحروقات بحوالي 15 بالمئة.

بالاضافة إلى ذلك حدث انخفاض في سعر صرف الدينار مقابل دولار مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، والجدول التالي يبين التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار:

[1] – مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص.123.

جدول رقم(5-8) : سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1994- 1998.

	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	35.059	47.663	54.749	57.707	58.739

المصـدر: صـندوق النقـد العربـي، التقريـر الاسـتراتيجي العربـي الموحـد، 2000، علـى الموقع: http://www.amf.org.ae

يبن الجدول الانخفاض المستمر لسعر العملة الوطنية مقابل الدولار بمتوسط سنوي للتغير يبلغ -3.11 سنويا في الفترة 1994-1994 حسب صندوق النقد العربي، وذلك بهدف الوصول إلى السعر الحقيقي للعملة الوطنية والقضاء على السوق الموازية، لكن هذا الاجراء انعكس سلبا على تكلفة الواردات، فكل انخفاض للدينار تقابله زيادة تكلفة السلع المستورة من الخارج وهذا ما يؤدي أكثر إلى اضعاف القدرة الشرائية للمواطن، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية والمشروبات والوقود والسلع الاستهلاكية المختلفة، وقد انتقلت الواردات من 340142 مليون دج سنة 1994 إلى 552358.6 مليون دج سنة 1998[1]، أظف إلى ذلك أن الأجر الوطني الأدنى المضمون ظل شبه ثابت طيلة هذه الفترة بهدف تقليص العجز في الموازنة العامة مع الرفع في مستوى الرسوم والضرائب، وهذا ما أدى في النهاية إلى ضعف كبير في القوة الشرائية للموطن، فلقد تم تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور بـ: 12.5 بالمئة، والتي كان من المفروض تطبيقها في أواخر سنة 1994، إلا أنها لم تطبق بسبب صرامة البرنامج في القضاء على عجز الموازنة العامة.

5-2-2- البطالة :

من بين أولويات برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر، هو استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن ينعكس بشكل سلبي على سوق العمل،

[1]- Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011, chapitre 10: Commerce extérieur, p.174.

فالبطالة هنا لامفر منها، خاصة بعد غلق المؤسسات وتخفيض عدد الموظفين الفائضين، ولتفادي هذا الأثر السلبي يجب العمل على خلق هياكل جديدة لإدارة البطالة وإعادة التنظيم، وتطوير أجهزة تشغيل للشباب، وزيادة ساعات العمل والتخطيط للتقاعد...[1]،وبذلك يمكن القول أن برامج الاصلاح الاقتصادي قد وفقت في إعادة التوازن للاقتصاد والموازنة العامة، إلا أنها أدت إلى تفاقم البطالة التي قدرت آنذاك بـ: 3.2 مليون شخص، 80 بالمئة منهم من فئة الشباب[2] ، فلقد أدت عمليات تسريح العمال بالإضافة إلى انعدام فرص التشغيل إلى ارتفاع معدلات البطالة تزامنا مع تراجع المعروض من العمل، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (5-9): تطور معدل البطالة في الجزائر

الوحدة :%

معدل البطالة/السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	23.20	24.40	27.90	28.70	25.40	25.40

Source: La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

نلاحظ من الجدول أن معدل البطالة أخذ منحى مرتفع طيلة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي حيث وصل إلى أعلى معدل عرفته الجزائر سنة 1996 وهو 28.70 بالمئة، وذلك نتيجة تسريح العمال وغلق بعض المؤسسات، بالإضافة إلى الاجراءات الصارمة التي كانت تنص عليها برامج الاصلاح الاقتصادي، ليعود بعد ذلك المعدل للانخفاض في نهاية تطبيق البرامج ليصل إلى 25.40 بالمئة، لكن هذا

[1]– Mohammed said musette, Algérie migration, marche du travail et développement, organisation internationale du travail, Genève, suisse, 2010 , p 42 .

[2] – رانيا بلمدني، أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2013، ص.65.

الانخفاض يعتبر طفيف نوعا ما، فقد عملت الدولة جاهدة للتخفيف من حدة هذا الأثر السلبي، حيث قامت ببعض الاجراءات والتي تتمثل في[1]:

- تعديل نظام التقاعد من خلال تقليص مدة الخدمة التي كانت 60 سنة، وانشاء نظام للتقاعد المسبق، واصبحت المدة تقدر بـ:50 سنة للرجال و45 سنة للنساء على أن تدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة 20 سنة على الأقل.
- تقليص المدة القانونية للعمل، إذ خفض الحجم الساعي الأسبوعي من 44 ساعة إلى 40 ساعة، وهذا من أجل توفير فرص عمل إضافية، وقد تم تقديم 8258 ملف شمل 43386 عاملا من أجل تقليص مدة العمل للفترة الممتدة 1992-1997.

وفيما يلي شكل يبين المستفدين من هذه الاجراءات:

شكل رقم(5-4): تطور عدد العمال المستفدين من التقاعد المسبق من 1994 إلى فيفري 1998.

الوحدة: عامل.

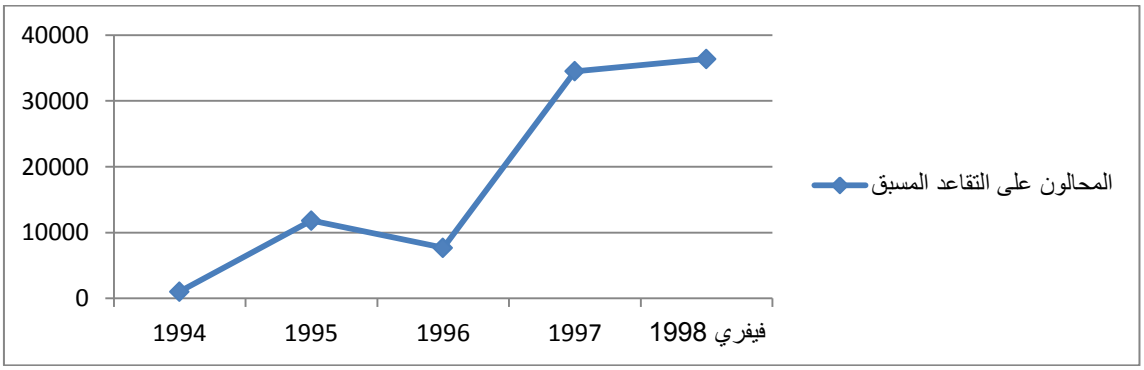

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.229.

كما عملت على انشاء بعض المصالح التي من شأنها أن تحول دون تفاقم الأمر أهمها[2]:

[1] – ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص.222-225.

[2] – دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970 – 2008، مجلة الباحث، ، العدد 10، 2012، ص 181.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** : تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830 عاملا مسرحا بنسبة استيفاء 94 بالمئة .كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر. تم تسجيل النتائج الآتية:

– 11.583 بطالا تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل.

– 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة.

– 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

- **وكالة ترقية ودعم الاستثمارات** : أنشئت سنة 1993 مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شباك يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات .وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

–متابعة الاستثمارات وترقيتها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.

–التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات25 .

خلاصة:

أمام تفاقم أزمة المديونية عقدت الدولة اتفاق جديد مع المؤسسات المالية الدولية في إطار إعادة جدولة ديونها، وغلتزمت بالقيام ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي اللذان يغطيان الفترة 1994–1998، وفي هذا الاطار قامت الدولة بعدة اصلاحات اقتصادية، تنصب في عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والتحول إلى الاقتصاد الرأسمالي بطريقة تدريجية، ومواصلة الجهود في سبيل تحرير الاقتصاد وتدعيم القطاع الخاص في المقابل.

الفصل السادس:

مرحلة برامج النمو الاقتصادي من 1999 إلى الآن

تمهيد:

بعد فشل المؤسسات المالية الدولة في تحقيق انعاش اقتصادي في الجزائر عبر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، واتباع سياسة انكماشية طيلة فترة التسعينات، التي انعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي، كما أن العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة أدى إلى نقص في المشاريع الحكومية، وعدم الاهتمام بالمرافق العامة والبنى التحتية، كل هذا أدى بالجزائر إلى اتباع أسلوب جديد في الانعاش الاقتصادي يرتكز على السياسة التوسعية بدل الانكماشية، وقائم على افتراض أن: استعادة النمو لا يمكن أن تتحقق مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن واتساع رقعة التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية فيما يخص التجهيزات العمومية ومستوى المعيشة[1]، ومع ارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية أصبح بإمكان الحكومة التوسع في الانفاق العام، وانشاء مشاريع استثمارية لدعم الاقتصاد، وكانت هذه المشاريع متتالية عبر الزمن بدأتها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014.

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

يعتبر أول برنامج اتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ودعم التنمية الاجتماعية، وقد بدأ تطبيقه في أفريل من سنة 2001 وبلغ غلافه المالي 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وأدرج ضمنه مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروعا[2]، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى[3]:

- الحد من الفقر وتخفيض عدد الأسر المحتاجة.

[1] - خالد منه، تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الاصلاحات: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990، كراسات CREAD ، الجزائر، رقم 109، 2014، ص.15.

[2] - فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003،ص.100.

[3] - la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007, p.04.

- خلق مناصب عمل بهدف تخفيض معدل البطالة.
- الحفاظ على التوازن الاقليمي وتنشيط المناطق الريفية.

ويشمل برنامج الانعاش الاقتصادي دعم أربع نشاطات أساسية هي الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية ودعم قطاع الفلاحة والصيد البحري وأخيرا دعم ألإصلاحات، وكانت المبالغ المالية موزعة كالتالي:

الشكل رقم(6-1): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

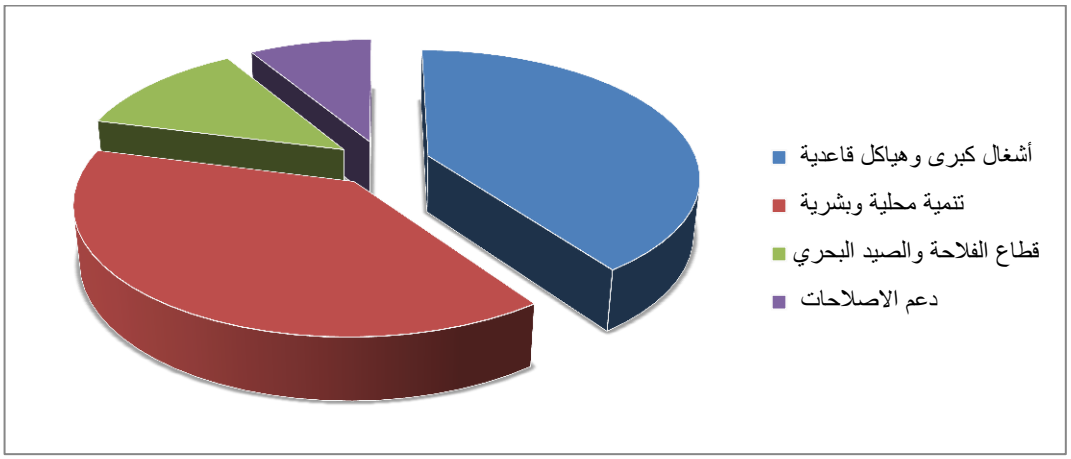

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تقييمية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص.230.

نلاحظ من الشكل أن النصيب الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مخصصا للأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية نظرا للإهمال الكبير الذي كان يعاني منه هاذين الجانبين خلال فترة التسعينات، ونظرا لأن التنمية الاقتصادية ترتكز في الأساس على تدعيم البنى القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل الموارد البشرية، أما النصيب الأضعف فكان لقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الاصلاحات، رغم أن الجزائر تعاني من نقص كبير في الإنتاج الفلاحي إلا أنها لم تهتم بهذا القطاع بما فيه الكفاية.

ويمكن توضيح التوزيع للأموال المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي عبر مختلف سنوات البرنامج كما يلي:

الشكل رقم(6-2) : التوزيع السنوي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

الوحدة : مليار دولار

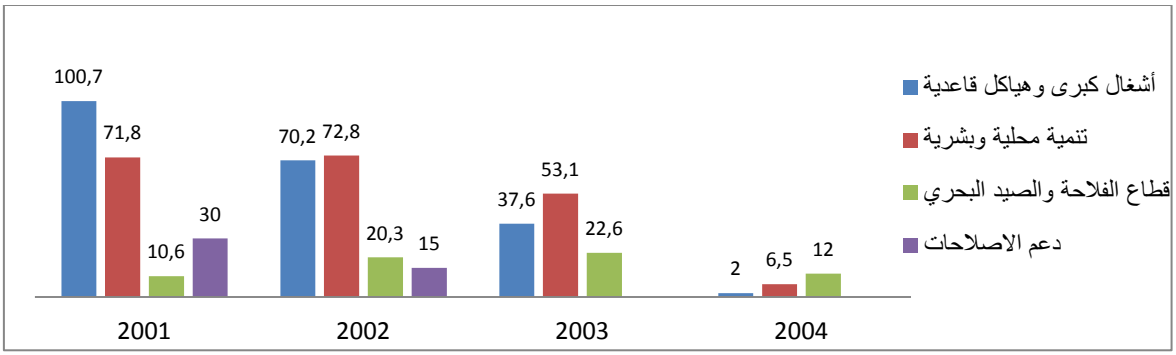

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد12، 2012، ص.252.

من الشكل يتضح تناقص المبالغ كل سنة فأغلب المبالغ المالية تم استهلاكها في العام الأول من البرنامج بهدف اطلاق المشاريع، وتناقصت المبالغ لتصل إلى حد أدنى سنة 2004 بمبلغ 20.4 مليار دج.

وقد انتقد البنك الدولي سير عمل البرنامج إثرى دراسة قام بها هذا الأخير سنة 2004 متضمنة نصف مدة البرنامج، حيث يرى أن المشاريع التي تم اختيارها مكلفة جدا، مع ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية القطاعية، وتعدد جهات اتخاذ اتخاذ القرارات بشأن المشاريع الاستثمارية حيث بلغت 25 لجنة وزارية و48 لجنة ولائية، كما توقع البنك الدولي أن هذه المشاريع ستؤدي إلى زيادة الواردات أسرع من زيادة الصادرات خاصة في مجالات النقل والأشغال العمومية[1].

[1] - la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, op.cit, p.04.

وقد حقق هذا البرنامج نتائج معتبر خاصة في تخفيض معدل البطالة في 2004 إلى 20.1 بالمئة بعدما كانت 27.3 بالمئة في 2001[1]، أما بالنسبة للمؤشرات الأقتصادية الكلية فيرجع التحسن فيها إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل رئيسي، ويشير البنك الدولي إلى ارتفاع النمو في الجزائر إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5 بالمئة في المتوسط للفترة 2000-2006 [2].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

لقد قررت الدولة أن تواصل في نفس مسار السياسة التوسعية التي انتهجتها مع بداية الأفية الحالية، خاصة مع ارتفاع الاحتياطات الاجنبية من العملات الصعبة وتحسن الحالة المالية للدولة، حيث وصلت الاحتياطات إلى 56.18 مليار دولار سنة 2004[3]، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث وصل إلى 4202,7 مليار دولار وتم توزيعه كما يلي:

الجدول رقم (6-1) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبالغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009.

[1] -Organisation international du travail, ilostat indicateurs annuels, 2015.

[2] - la Banque mondiale, fiche-pays : Algérie , Les progrès en matière de développement , 2008 .

[3]- La banque d'Algérie , rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie , 2009.

لقد كانت أهداف البرنامج الرئيسية تحسين الرئيسية تحسين ظروف معيشة السكان حيث احتلت أكبر نسبة بـ: 45.5 بالمئة، وعلى رأسها القضاء على أزمة السكن حيث بلغت نسبة الأموال المخصصة للسكن 555 مليار دج، ويليها تطوير المنشآت الرئيسية بـ: 40.5 بالمئة، أما البرامج الأخرى فقد كانت نبتها ضعيفة.

ولقد حققت الجزائر نتائج إيجابية ليس من خلال هذا البرنامج فقط، بل من خلال ارتفاع أسعار البترول، حيث وصلت مداخيل المحروقات إلى 55 مليار دج سنويا في الفترة السابقة، كما تم التحكم في معدلات التضخم في حدود 4-3 بالمئة ونسبة نمو 4-5 بالمئة سنويا، علاوة على أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياطات صرف معتبرة[1].

3- برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014:

لقد واصلت الجزائر في مسارها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأت مسيرتها في 2001، وهذا من أجل إعادة إعمار الاقتصاد الوطني، بتخصيص غلاف مالي لم يسبق لبد سائر في طريق النمو أن خصصه من قبل، إذ يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدرت بـ: 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الحصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دولار ما يعادل 130 مليار دولار.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى إلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو تحسين الظروف الاجتماعية للسكان بهدف تعزيز التنمية البشرية، وقد خصص في هذا المجال

[1] - Communique du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, 24 mai 2010, p.07.

[2] - Hocine saibi, Opportunités d'affaires et potentiel économique du marché algérien, Décembre 2010, world trade center algeria , p .04.

.

مبلغ 9389.6 مليار دج تم الاهتمام من خلالها بالتعليم وقطاع الصحة والسكن وتزويد السكان بالكهرباء والغاز والمياه، كما تم الاهتمام بالشباب والرياضة والشؤون الثقافية والدينية ، كما قامت الدولة بإدراج مخصصات مالية للبحث العلمي والتكنولوجيا تقدر بـ: 250 مليار دج، أما في الجانب جانب القطاعات المنتجة فقد تم تخصيص 1000 مليار دج للفلاحة و2000 مليار دج للتنمية الصناعية ، أما فيما يخص الهياكل القاعدية فتم تخصيص 8400 مليار دج[1].

لقد اشاد صندوق النقد الدولي بالبرنامج الواعد الذي طبقته الجزائر، من حيث الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم كخطوة إيجابية، إلا أن هذا التقدم غير كافي إذ يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال من أجل خلق استثمارات وفرص عمل جديدة وتطوير القطاع الخاص، فإذا ظل الاقتصاد الجزائري على حاله شديد الاعتماد على المحروقات بعيدا عن التنويع فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط [2]، وهذا ما حدث فعلا فبعد انخفاض أسعار النفط بدأت مداخيل الدولة تتراجع وانخفضت الاحتياطات بشكل رهيب، وانخفض معدل النمو مع تراجع مستوى التشغيل، وبالتالي حدوث خلل على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

خلاصة:

لقد بذلت الجزائر منذ بداية الألفية الحالية جملة من الجهود التنموية عبر تطبيق العديد من برامج التنمية، في اطار الاستفادة من الوفرة المالية التي تمتعت بها اثر ارتفاع أسعار البترول، وقد كان الهدف الرئيسي والمشترك في هذه البرامج هو تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي كان يعاني من تراجع حاد طيلة فترة التسعينات، وكذا تدعيم الهياكل القاعدية، إلا أنها أغفلت تولي مهمة تنويع الاقتصاد الذي لا يزال يعاني من تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.

[1] - Hocine saibi, Op.cit.

[2] - صندوق النقد الدولي، الجزائر عليها أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل، نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011.

الخاتمة:

لقد كان الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت فرنسا تستخدم الجزائر كمصدر لحاجاتها من المواد الزراعية والمواد الأولية، وقد ادت السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا إلى تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وجعلته أكثر ارتباطا بالاقتصاد الفرنسي.

وبعد خروج المستعمر تاركا وراءه اقتصاد محطم على جميع المستويات حاولت الدولة جاهدتا النهوض به وانعاشه، متبعة في ذلك النظام الاشتراكي، ومعتمدة على نظام التخطيط، الذي بدوره أفرز نقاط سلبية في كيفية تطبيقه، أدت إلى اقامة اصلاحات اقتصادية في بداية الثمانينات لكن هذه الاصلاحات كانت طفيفة، وقد مست بشكل رئيسي المؤسسات الاقتصادية عبر إجراء عرف بإعادة الهيكلة.

ومع انخفاض اسعار النفط في منتصف الثمانينات اضطرت الجزائر إلى التعميق في الاصلاحات، خاصة بعد الوقوع في أزمة المديونية، فاتبعت حزمة من الاصلاحات مدعومة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتهدف إلى التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق خلال فترة التسعينات.

بعد الانتعاش الطفيف لأسعار البترول مع بداية الألفية الحالية حدث نوع من التعديل الاقتصادي الذي يرتكز على السياسة التوسعية، خاصة بعد فشل المؤسسات الاقتصادية الدولية في احداث تنمية في الجزائر عبر السياسة الانكماشية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.

2- جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، التمويل الدولي مؤسساته –آلياته –عناصره، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016.

3- حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف والموازنة العامة – دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج–، دار زهراء الشرق، مصر، 1998.

4- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994.

5- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.

6- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

7- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

8- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

8- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الثانية، 1999.

9- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010.

10- عبد الأمير السعد، مبادئ الاقتصاد الدولي، جامعة عنابة، الجزائر، 1999.

11- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

12- عبد الستار عبد الحميد سلمي، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

13- عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004.

14- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الثانية، 2013.

15- عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015.
16- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
17- على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2015.
18- على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
19- علي زكار، نصر الدين بوشيشة، الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
20- فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي قضايا التكامل والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، 2007.
21- فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر-الأردن -مصر، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
22- مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013.
23- محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، 2006.
24- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
25- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
26- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006.
27- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
28- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2009.

29- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار الهومة، الجزائر، 2008.

30- مصطفى العبد الله، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، سوريا، 2008

31- مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

32- ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

33- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانظمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

35- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

36- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تقييمية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

37- واضح رشيد، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار الهومة، الجزائر، 2002.

المجلات العلمية:

1- بطاهر على، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد00، 2004.

2- خالد منه، تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الاصلاحات: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990، CREAD ، الجزائر، رقم 109، 2014.

3- دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970 - 2008، مجلة الباحث، ، العدد 10، 2012

4- الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية، مجلة المفكر جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2004.

5- فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003.

6- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 08، جانفي 2005.

7- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد12، 2012.

التقارير:

1- الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة إحصائية 1963- 2011، الجزائر، 2011.

2- صندوق النقد الدولي، الجزائر عليها أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل، نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011.

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 2000

4- وزارة المالية، وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مديرية الاتصال، 2012.

الجرائد الرسمية:

1- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات، العدد 02، السنة الخامسة والعشرون، 1988.

2- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 95-25 المؤرخ في 25سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة العدد 55، السنة الثانية والثلاثون، 1995.

3- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 يتضمن الثورة الزراعية، السنة الثامنة، العدد 97، 1971.

4- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 80 -11 المؤرخ في13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980.

5- الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84- 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991.

2- Ahmed henni, La dette, enag editions, Alger, 1992.

3- Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991.

4- Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979.

5- Mohammed said musette, Algérie migration, marche du travail et développement, organisation internationale du travail, Genève, suisse, 2010.

6- Salah mouhoubi, Les chiox de l'Algérie le passé toujours présent , Office des publications universitaires , Alger , 2011.

المقالات باللغة الأجنبية:

1-Samir Marouf, le redéploiement industriel en Algérie : entre reconquête et adaptation, Les Cahiers du CREAD , Algérie, n°90 , 2009.

2- Tahar latreche, ciblage d'inflation et conduite de la politiques monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD n° 101, Algérie, 2012.

التقارير باللغة الأجنبية:

1- Banque d'algérie , evolition de la dette exterieure de l'algérie 1994-2004.

2- Communique du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, 24 mai 2010 .

3- Hocine saibi, Opportunités d'affaires et potentiel économique du marché algérien, world trade center algeria , Décembre 2010

4- La banque d'Algérie , rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie , 2009.

5- La banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Algérie, juin 2006.

6- la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007.

7- La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

8- la Banque mondiale, fiche-pays : Algérie , Les progrès en matière de développement , 2008 .

9- Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres , Algérie, N° 31 , 2001

10- Office National des Statistiques, Rétrospective des Comptes Economiques , De 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques , Algérie, N° 85 , Janvier 2016.

11- Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011, chapitre 10: Commerce extérieur, chapitre 13 : monnaie et crédit, chapiter 14 :Comptes Economiques .

12- Organisation international du travail, ilostat indicateurs annuels, 2015.